منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية | IFAD

يونيسف

برنامج الأغذية العالمي WFP

منظمة الصحة العالمية

2022

موجز عن

حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم

إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية

التنويه المطلوب:
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. 2022. موجز عن *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022. إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية*. روما، منظمة الأغذية الزراعة.
https://doi.org/10.4060/cc0640ar

يعرض هذا الكتيّب الرسائل الرئيسية والمضمون الوارد في مطبوع *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022*. أما ترقيم الجداول والأشكال فيه فمطابق لما يرد في المطبوع المذكور.

صورة الغلاف: ©Shutterstock.com/Raul Mellado Ortiz
إسبانيا. كيس من الخيش مليء بالخضار والفواكه في حقل المحاصيل – الأكل الصحي والزراعة البيئية.

المحتويات

الرسائل الرئيسية 5

تمهيد 8

الجزء 1
مقدمة 11

الجزء 2
الأمن الغذائي
والتغذية حول العالم 12

2–1 مؤشرات الأمن الغذائي – آخر المعلومات
والتقدم المحرز نحو القضاء على الجوع
وضمان الأمن الغذائي 12

الشكل 2 واجه ما تراوح بين 702 و828 مليون
شخص في العالم الجوع في عام 2021. وإذا
ما أخذنا في الاعتبار متوسط النطاق المتوقع
(768 مليونًا)، أثر الجوع على 46 مليون شخص آخر
في عام 2021 مقارنة بعام 2020، وما مجموعه
150 مليون شخص آخر منذ عام 2019، قبل
تفشي جائحة كوفيد–19 13

الشكل 7 ظلّ انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو
الشديد مستقرًا على مستوى العالم رغم الزيادات
في جميع الأقاليم باستثناء آسيا، بينما ازداد
انعدام الأمن الغذائي الشديد على نطاق العالم
وفي جميع الأقاليم 14

الشكل 10 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي
أعلى لدى النساء منه لدى الرجال على نطاق
العالم وفي جميع الأقاليم 15

2–2 حالة التغذية: التقدم المحرز نحو بلوغ
المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية 16

الشكل 14 بلوغ المقاصد العالمية الخاصة
بالتغذية لعام 2030 سيتطلب جهودًا هائلة. ولم
يطرأ تحسن ملحوظ إلا على الرضاعة الطبيعية
الخالصة للرُضع الذين تقل أعمارهم عن ستة أشهر
(37.1 إلى 43.8 في المائة) والتقزم لدى الأطفال
دون الخامسة من العمر (26.2 إلى 22.0 في المائة)
منذ عام 2012، غير أن هذه المؤشرات ستتطلب
تسريع وتيرة التقدم لتحقيق مقاصد عام 2030 17

2–3 كلفة نمط غذائي صحي
والقدرة على تحملها: تحديث 19

الجدول 5 لم يتمكن زهاء 3.1 مليار شخص من
تحمل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2020
بسبب زيادة الكلفة 20

الجزء 3
دعم سياسات الأغذية
والزراعة في العالم: كم تبلغ
كلفتها وما مدى تأثيرها على
الأنماط الغذائية؟ 22

3–1 التقييم: ما الدعم الذي تقدمه حاليًا
السياسات للأغذية والزراعة؟ 22

الشكل 17 الأدوات والمؤشرات في مجال
دعم السياسات الغذائية والزراعية 23

الشكل 18 مستوى الدعم العالمي للأغذية
والزراعة وتركيبته (بمليارات الدولارات الأمريكية،
المتوسط للفترة 2013–2018) 23

الجدول 6 دعم قطاع الأغذية والزراعة كحصة
من قيمة الإنتاج بحسب مجموعة البلدان المصنفة
بحسب الدخل، المتوسط للفترة 2013–2018 24

المحتويات

3–2 كيف تؤثر السياسات الغذائية والزراعية على الأنماط الغذائية؟ 25

الجزء 4
الخيارات المحتملة لإعادة توجيه دعم السياسات للأغذية والزراعة من أجل تحسين القدرة على تحمل كلفة نمط غذائي صحي 26

4–1 ما هي الآثار المحتملة لإعادة توزيع دعم السياسات الغذائية والزراعية بطريقة مختلفة من أجل خفض كلفة الأغذية المغذية؟ 26

الجدول 8 أثر إعادة توجيه التدابير الحدودية لدعم الأنماط الغذائية الصحية، 2030 (التغيير مقارنة مع خط الأساس) 28

الجدول 10 أثر إعادة توجيه الإعانات المالية إلى المنتجين لدعم الأنماط الغذائية الصحية، 2030 (التغيير مقارنة مع خط الأساس) 29

الجدول 12 أثر إعادة توجيه الإعانات المالية من المنتجين إلى المستهلكين لدعم الأنماط الغذائية الصحية، 2030 (التغيير مقارنة معخط الأساس) 30

4–2 السياسات التكميلية داخل النُظم الزراعية والغذائية وخارجها ضرورية لضمان فعالية جهود إعادة التوجيه 31

الشكل 24 السياسات التكميلية داخل النُظم الزراعية والغذائية وخارجها حاسمة لمؤازرة جهود إعادة توجيه الدعم 31

4–3 الاقتصاد السياسي وديناميكيات الحوكمة المؤثرة على إعادة توجيه دعم السياسات 32

الشكل 25 الاقتصاد السياسي وديناميكيات الحوكمة المرتبطة بإعادة توجيه دعم السياسات الغذائية والزراعية 33

الجزء 5
الخلاصة 34

الرسائل الرئيسية

- على الرغم من الآمال في أن ينهض العالم من جائحة كوفيد-19 في عام 2021 وأن يبدأ الأمن الغذائي في التحسن إلا أن الجوع ازداد بقدر أكبر في ذلك العام. وتُبيّن الزيادة في معدلات الجوع في العالم خلال عام 2021 تفاقم أوجه عدم المساواة عبر البلدان وداخلها بسبب نمط الانتعاش الاقتصادي غير المتكافئ بين البلدان وخسائر الدخل غير المستردة لدى الفئات الأكثر تضرراً من جائحة كوفيد-19.

- قفز معدل انتشار النقص التغذوي من 8.0 إلى 9.3 في المائة في الفترة من 2019 إلى 2020 وارتفع بوتيرة أبطأ في عام 2021 ليصل إلى 9.8 في المائة بعدما بقي من دون تغيير يذكر منذ عام 2015. وتأثر ما تراوح بين 702 و828 مليون شخص بالجوع في عام 2021. وازداد هذا العدد بنحو 150 مليوناً منذ تفشي جائحة كوفيد-19 – أي 103 ملايين شخص آخر بين عامي 2019 و2020، و46 مليون شخص آخر في عام 2021.

- تُشير التوقعات إلى أن نحو 670 مليون شخص سيظلون يعانون من الجوع في عام 2030 – أي 8 في المائة من سكان العالم، وهي نفس النسبة التي كانت مسجلة في عام 2015 عندما أُطلقت خطة عام 2030.

- ظل معدل الانتشار العالمي لانعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في معظمه من دون تغيير يذكر في عام 2021 بعد الزيادة الحادة التي شهدها في عام 2020، ولكنّ انعدام الأمن الغذائي الشديد سجل مستويات أعلى، مما يُعبّر عن تدهور حالة الأشخاص الذين كانوا يعانون بالفعل من مصاعب خطيرة. وكان حوالي 2.3 مليارات شخص في العالم يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2021، فيما كان 11.7 في المائة من سكان العالم يواجهون مستويات شديدة من انعدام الأمن الغذائي.

- أشارت التقديرات إلى أن 22 في المائة من الأطفال دون الخامسة من العمر كانوا يعانون من التقزم، فيما عانى 6.7 في المائة من الهزال، و5.7 في المائة من الوزن الزائد على نطاق العالم في عام 2020. وكان الأطفال في البيئات الريفية والأسر الأكثر فقراً الذين لم تنل أمهاتهم أي قسط من التعليم الرسمي، أكثر عرضة للإصابة بالتقزم والهزال. وكان الأطفال في المناطق الحضرية والأسر الأكثر ثراءً أشدّ عرضة لخطر الإصابة بالوزن الزائد.

- سجّل تقدّم مطرد في مجال الرضاعة الطبيعية حيث تلقى 43.8 في المائة من الرُضع الذين يقل عمرهم عن ستة أشهر رضاعة طبيعية خالصة على نطاق العالم في عام 2020، أي بزيادة من 37.1 في المائة في عام 2012، ولكن لا بد من تسريع التحسن لبلوغ مقصد عام 2030. أما الرضيعات في المناطق الريفية وفي الأُسر المعيشية الأفقر واللاتي لم تحصل أمهاتهن على أي قسط من التعليم الرسمي فيتلقين على الأرجح رضاعة طبيعية.

- تأثرت امرأة واحدة تقريباً من بين كل ثلاث نساء تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة (571 مليوناً) بفقر

الدم من دون تحقيق أي تقدم منذ عام 2012 على نطاق العالم في عام 2019. ويؤثر فقر الدم بصورة أكبر على النساء في البيئات الريفية وفي الأُسر المعيشية الأفقر اللاتي لم يحصلن على أي تعليم رسمي.

- لم يتمكن ما يقرب من 3.1 مليار شخص من تحمل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2020. ويزيد هذا الرقم بواقع 112 مليون شخص في عام 2019، مما يُعبر عن التضخم في أسعار استهلاك الأغذية بسبب الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة لاحتوائها.

- تُشير الانتكاسات الأخيرة إلى أن السياسات لم تعد تُحقق عوائد هامشية متزايدة في الحد من الجوع وعلى صعيد انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله. وتواجه الحكومات ذات الاقتصادات الهشة أيضاً قيوداً مالية في تحويل النُظم الزراعية والغذائية. وقد آن الأوان للحكومات للنظر في دعمها الحالي للأغذية والزراعة.

- بلغ الدعم المقدم للأغذية والزراعة على نطاق العالم نحو 630 مليار دولار أمريكي سنوياً تقريباً في المتوسط خلال الفترة 2013-2018. وتخصص حصة الأسد من هذا الدعم إلى الأفراد من المزارعين من خلال السياسات التجارية وسياسات السوق والإعانات المالية المرتبطة في جانب كبير منها بالإنتاج أو الاستخدام غير المقيّد لمدخلات الإنتاج المتغيرة. ولا يقتصر الأمر على ما يسببه كثير من هذا الدعم من تشويه للسوق، بل لا يصل إلى كثير من المزارعين، ويضر بالبيئة ولا يُشجع على إنتاج أغذية مغذية.

- يركز دعم الإنتاج الزراعي في جانب كبير منه على الأغذية الأساسية ومنتجات الألبان والأغذية الأخرى الحيوانية المصدر الغنية بالبروتينات، خاصة في البلدان المرتفعة الدخل والمتوسطة الدخل من الشريحة العليا. وأكثر الأغذية حصولاً على الحوافز في العالم هي الأرزّ والسكر واللحوم بمختلف أنواعها، بينما تحصل الفواكه والخضروات على قدر أقلّ من الدعم أو حتى أنها تُعاقب في بعض البلدان المنخفضة الدخل.

- يمكن أن تُشكل التدخلات على صعيد التجارة والأسواق حواجز تجارية أمام الأغذية المغذية، مما يقوِّض توافر الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحمل كلفتها. وقد زادت الإعانات المالية في كثير من البلدان توافر الأغذية الأساسية ومشتقاتها وخفض أسعارها، مما أدى إلى تثبيط استهلاك السلع غير المدعومة أو السلع الأقلّ دعماً، مثل الفواكه والخضروات والبقول، وزيادة كلفته نسبياً.

- يمكن لإعادة توجيه الدعم العام الحالي بذكاء وبناءً على الأدلة وبمشاركة أصحاب المصلحة كافة، مع أخذ الاقتصادات السياسية والقدرات المؤسسية للبلدان بعين الاعتبار، ومع مراعاة الالتزامات وأوجه المرونة في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية، أن تساعد على زيادة توافر الأغذية المغذية للمستهلك. ويمكن أن تساهم في خفض كلفة الأنماط الغذائية الصحية وزيادة قدرة الجميع في العالم على تحملها، وهو شرط ضروري - وإن كان غير كافٍ - لاتباع أنماط غذائية صحية.

- عند إعادة توجيه الدعم العام لخفض كلفة الأنماط الغذائية الصحية، يتعيّن على صانعي السياسات تجنب ما يمكن أن ينشأ من مقايضات محتملة من حيث عدم المساواة إذا لم يكن المزارعون في وضع يمكنهم من التخصص في إنتاج أغذية مغذية بسبب القيود المفروضة على الموارد. ولتجنب المقايضات من حيث انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، يتعيّن الأخذ بالتكنولوجيات المنخفضة من حيث كثافة انبعاثاتها لإنتاج الأغذية المغذية، ويتعيّن الحد من الإنتاج المفرط للسلع الكثيفة الانبعاثات واستهلاكها المفرط في البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا وفقًا للخطوط التوجيهية للتغذية.

- يتعيّن على الحكومات في البلدان المنخفضة الدخل، وكذلك في بعض البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا التي يكون فيها للزراعة دور رئيسي في الاقتصاد والوظائف وسُبل العيش، زيادة الإنفاق وتحديد أولوياته لتوفير الخدمات التي تدعم الأغذية والزراعة بصورة جماعية أكبر. ويتسم ذلك بأهمية حاسمة في سد الفجوات على صعيد إنتاجية الأغذية المغذية والتمكين من إدرار الدخل لتحسين القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية مع أن ذلك سيتطلب قدراً كبيراً من التمويل الإنمائي.

- لن تكون إعادة توجيه الدعم العام الحالي للأغذية والزراعة كافية لوحدها. ويجب الترويج لبيئات أغذية صحية وتمكين المستهلكين من اختيار أنماط غذائية صحية من خلال استكمال سياسات النُظم الزراعية والغذائية. ولا بد من وجود سياسات للحماية الاجتماعية والنُظم الصحية للتخفيف من العواقب غير المقصودة على الفئات الأضعف، ولا سيما النساء والأطفال، بسبب إعادة توجيه الدعم. وستكون هناك حاجة إلى سياسات نُظم البيئة والصحة والنقل والطاقة لتعزيز النتائج الإيجابية المترتبة على إعادة توجيه الدعم في مجالات الكفاءة، والمساواة، والتغذية، والصحة، والتخفيف من آثار تغيُّر المناخ، والبيئة.

- سيعتمد نجاح جهود إعادة التوجيه بالسياقين السياسي والاجتماعي، والحوكمة، و(اختلالات) توازن القوى، والاختلافات في المصالح، والأفكار، وتأثير أصحاب المصلحة. وبالنظر إلى تنوع السياق من بلد إلى آخر، ستحتاج جهود إعادة التوجيه إلى مؤسسات قوية على الأصعدة المحلية والوطنية والعالمية، وكذلك إشراك أصحاب المصلحة من القطاع العام والقطاع الخاص والمنظمات الدولية وتحفيزهم.

تمهيد

لا تزال تحديات القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله آخذة في الازدياد. وقد سلّطت جائحة كوفيد-19 مزيداً من الضوء على مواطن الضعف في نُظمنا الزراعية والغذائية وأوجه عدم المساواة في مجتمعاتنا، ما يؤدي إلى زيادات إضافية في الجوع وانعدام الأمن الغذائي الحاد على نطاق العالم. وعلى الرغم من التقدم العالمي، لا تزال الاتجاهات في نقص التغذية لدى الأطفال – بما في ذلك التقزم والهزال، وحالات النقص في المغذيات الدقيقة الأساسية، وكذلك الوزن الزائد والسمنة لدى الأطفال، تبعث على قلق بالغ. علاوة على ذلك، لا تزال معدلات فقر الدم لدى الأمهات والسمنة لدى البالغين تُنذران بالخطر.

وتُشير أحدث الأدلة المتاحة إلى أن عدد الأشخاص غير القادرين على تحمل كلفة نمط غذائي صحي في العالم قد ارتفع بمقدار 112 مليوناً إلى ما يقرب من 3.1 مليار شخص، ما يبيّن آثار ارتفاع أسعار استهلاك الأغذية خلال الجائحة. ويمكن أن يصبح هذا الرقم أكبر من ذلك حتى حالما تتاح بيانات عن الخسائر في الدخل في عام 2020. وتتسبب الحرب الراهنة في أوكرانيا بتعطيل سلاسل الإمداد وتؤثر بصورة أكبر على أسعار الحبوب والأسمدة والطاقة. وخلال النصف الأول من عام 2022، أسفر ذلك عن زيادات إضافية في أسعار الأغذية. وفي الوقت نفسه، تتسبب الأحوال المناخية القصوى الأكثر تواترًا وشدة في تعطيل سلاسل الإمداد، وبخاصة في البلدان المنخفضة الدخل.

وبالنظر إلى المستقبل، فإنّ المكاسب التي تحققت على صعيد الحد من انتشار التقزم لدى الأطفال بمقدار الثلث في العقدين السابقين – أي انخفاض عدد الأطفال المصابين بالتقزم بمقدار 55 مليوناً – مهددة بسبب الأزمات الثلاثية المتمثلة في المناخ والصراع القائم وجائحة كوفيد-19، ودون تكثيف الجهود، سيزداد إلا عدد الأطفال الذين يعانون من الهزال.

ويُسلّط هذا التقرير الضوء مراراً وتكراراً على اشتداد هذه الدوافع الرئيسية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية: الصراعات، والأحوال المناخية القصوى، والصدمات الاقتصادية، بالاقتران مع تنامي أوجه عدم المساواة. والمسألة التي تطرح نفسها الآن ليست ما إذا كانت المحن ستظل آخذة في الظهور أم لا، ولكن كيف يجب علينا اتخاذ إجراءات أكثر جرأة لبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المستقبلية.

وفي حين أنّ إصدار العام الماضي من التقرير قد سلّط الضوء على مسارات تحويل النظم الزراعية والغذائية، فمن غير السهل في الواقع ترجمة هذه الأقوال إلى أفعال. فقد تراجعت توقعات النمو

الاقتصادي العالمي لعام 2022 بصورة ملموسة؛ ولم تعد هناك بالتالي سوى موارد مالية محدودة متاحة للاستثمار في النُظم الزراعية والغذائية. وستكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص مهمة للغاية بالنسبة إلى الاستثمارات في النُظم الزراعية والغذائية. مع أن الحوكمة القوية ستكون مهمة أيضاً لضمان أن تفيد هذه الشراكات في نهاية المطاف، المجتمعات والأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إليها، وليس الجهات الفاعلة القوية في القطاع الصناعي.

ويبين هذا التقرير أن الحكومات قادرة على الاستثمار في النُظم الزراعية والغذائية بصورة منصفة ومستدامة، حتى بنفس مستوى الموارد العامة. ويبلغ دعم الحكومات للأغذية والزراعة نحو 630 مليار دولار أمريكي سنوياً على نطاق العالم. غير أن نسبة كبيرة من هذا الدعم تُشوه أسعار السوق، وتضر بالبيئة وتؤذي صغار المنتجين والشعوب الأصلية، بموازاة فشلها في توفير أنماط غذائية صحية للأطفال ولغيرهم من الأشخاص الذي هم بأمس الحاجة إليها.

وغالباً ما قدمت البلدان المستوردة للأغذية دعماً أقوى على صعيد السياسات، وخاصة للحبوب، بهدف حماية قطاعها الزراعي من المنافسة الدولية. وهي بذلك ربما تكون قد عززت بصورة غير متناسبة إنتاج الحبوب بالمقارنة مع إنتاج البقول والبذور والفواكه والخضروات وسائر الأغذية ذات القيمة التغذوية. وقد ساهمت هذه السياسات في تحقيق الأمن الغذائي من حيث كمية السعرات الحرارية الكافية، ولكنها ليست فعالة في تحسين النتائج التغذوية والصحية، بما في ذلك بين الأطفال.

وتُشير الأدلة إلى أن الحكومات، إذا ما أعادت توجيه الموارد لإعطاء الأولوية لمستهلكي الأغذية، ولتحفيز الإنتاج المستدام للأغذية المغذية وتوفير إمداداتها واستهلاكها، فإنها ستُساعد في في خفض كلفة الأنماط الغذائية الصحية وزيادة القدرة على تحملها.

ويجب على الحكومات اتخاذ هذه الخطوة التحويلية المهمة، ولكن يجب أن يدعمها البنيان متعدد الأطراف بموجب لعقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية. كذلك، فإنإعادة توجيه التدابير التجارية والإعانات المالية يجب أن تأخذ في الاعتبار التزامات البلدانودرجات مرونتها في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية.

ويستفيد هذا التقرير المستند إلى الأدلة من الزخم المنبثق عن قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية العام الفائت وقمة طوكيو للتغذية من أجل النمو، إضافة إلى النتائج المرتقبة من مفاوضات مؤتمر الأطراف السادس والعشرين لبناء القدرة على الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذية.

تمهيد

وإننا ندرك أن البلدان الأقلّ دخلاً ستكون لديها موارد عامة شحيحة وستحتاج إلى الدعم المالي الدولي للتنمية. وهذه هي البلدان التي تساهم فيها الزراعة بدور رئيسي في الاقتصاد والوظائف وسُبل العيش الريفية، ويعاني فيها ملايين الأشخاص من الجوع وانعدام الأمن الغذائي، أو يصابون بسوء التغذية. ونحن ملتزمون بالعمل مع هذه البلدان لإيجاد سُبل لزيادة توفير الخدمات العامة التي تدعم الجهات الفاعلة في النُظم الزراعية والغذائية بصورة جماعية، وبمشاركة المؤسسات المحلية والمجتمع المدني، بموازاة العمل على إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص.

وينبغي في جميع السياقات أن تترافق الإصلاحات لإعادة توجيه الدعم إلى الأغذية والزراعة مع سياسات حماية اجتماعية تشجع التغيير في سلوك المستهلكين بما يتماشى مع سياسات شبكة الأمانة للحد من أي عواقب غير مقصودة للإصلاحات على السكان الأشد ضعفاً. وفي الختام، يجب أن تكون هذه الإصلاحات متعددة القطاعات وأن تشمل سياسات الصحة والبيئة والنقل والطاقة.

وإنّ منظماتنا ملتزمة التزامًا راسخًا ومستعدة لدعم الحكومات واجتذاب مزيد من الحلفاء لتحقيق هذا الاتساق في السياسات على الصعيدين العالمي والوطني. لكل فرد الحق في الحصول على أغذية مغذية آمنة وأنماط غذائية صحية يمكن تحمل كلفتها. والاستثمار في النظم الزراعية والغذائية الصحية والمستدامة إنما هو استثمار في المستقبل وفي أجيال المستقبل.

شو دونيو
المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

Gilbert F. Houngbo
رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

Catherine Russell
المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة

David Beasley
المدير التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي

Tedros Adhanom Ghebreyesus
المدير العام لمنظمة الصحة العالمية

الجزء 1
مقدمة

بينما لم تعد تفصلنا سوى ثماني سنوات عن موعد القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله (المقصدان 2-1 و2-2 لأهداف التنمية المستدامة)، يمضي العالم في الاتجاه الخاطئ. وكما ورد في الإصدارين الأخيرين من هذا التقرير، يجب توفير أنماط غذائية صحية بكلفة أقل للمساهمة في قدرة الناس على تحملها من أجل تحقيق مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ويتطلب ذلك ضمناً زيادة في المعروض من إمدادات الأغذية المغذية التي تُشكل نمطاً غذائياً صحياً، وتحوّل الاستهلاك نحوها.

ولا يتماشى معظم دعم السياسات الغذائية والزراعية حالياً مع هدف تعزيز الأنماط الغذائية الصحية، بل ويقوِّض في حالات كثيرة في الواقع عن غير قصد الأمن الغذائي والنتائج التغذوية. وعلاوة على ذلك، يفتقر توزيع الدعم في جانب كبير منه إلى الإنصاف، ويتسبب في تشويه السوق وإلحاق الضرر بالبيئة.

وبالإمكان تخصيص الميزانيات العامة بمزيد من الفعالية والكفاءة من حيث الكلفة للمساعدة على خفض كلفة الأنماط الغذائية الصحية وبالتالي تحسين القدرة على تحملها بصورة مستدامة وشاملة للجميع، مع ضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

ويبدأ تقرير هذا العام بتقديم آخر ما استجد من تطورات بشأن حالة الأمن الغذائي والتغذية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك آخر التقديرات بشأن كلفة نمط غذائي صحي والقدرة على تحملها. ويُلقي التقرير بعد ذلك نظرة متعمقة على "إعادة توجيه دعم السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية" من خلال خفض كلفة الأغذية المغذية بالنسبة إلى سائر الأغذية ودخل الأفراد، وهو ما يساعد بدوره البلدان - في حالات كثيرة - على استخدام الموارد العامة المحدودة بمزيد من الكفاءة والفعالية.

الجزء 2
الأمن الغذائي والتغذية حول العالم

1–2
مؤشرات الأمن الغذائي – آخر المعلومات والتقدم المحرز نحو القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي

الرسائل الرئيسية

- ازداد الجوع بقدر أكبر في العالم بشكل إضافي في عام 2021، ما يعكس تفاقم أوجه التفاوت عبر البلدان وفي داخلها. وبعد أن بقي معدل انتشار النقص التغذوي من دون تغيير يُذكر منذ عام 2015، ازداد من 8.0 إلى 9.3 في المائة في الفترة من عام 2019 إلى عام 2020، وارتفع بوتيرة أبطأ في عام 2021 إلى 9.8 في المائة.

- تأثر ما تراوح بين 702 و828 مليون شخص بالجوع في عام 2021 – 103 ملايين شخص آخر بين عامي 2019 و2020، و46 مليون شخص آخر في عام 2021، إذا ما أخذ بعين الاعتبار متوسط النطاق المتوقع.

- عقب ازدياد الجوع في الفترة من عام 2019 إلى عام 2020 في أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، استمرت معدلاته في الارتفاع في هذه الأقاليم في عام 2021، ولكن بوتيرة أبطأ. وفي عام 2021، أثر الجوع على 278 مليون شخص في أفريقيا، و425 مليوناً في آسيا، و56.5 ملايين شخص في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

- تُشير التوقعات إلى أن 670 مليون شخص تقريباً سيظلون يعانون الجوع في عام 2030 – ما يعادل 8 في المائة من سكان العالم، وهي نفس النسبة كما في عام 2015 عندما أُطلقت خطة عام 2030.

- عقب الزيادة الحادة في عام 2020، بقي معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في العالم في معظمه من دون تغيير في عام 2021، ولكن انعدام الأمن الغذائي الشديد ارتفع بمعدلات أعلى. وعانى نحو 2.3 مليارات شخص في العالم انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في عام 2021.

- اتسعت الفجوة بين الجنسين من حيث انعدام الأمن الغذائي – إذ ازدادت في عام 2020 في ظل جائحة كوفيد-19 – واتسعت بقدر أكبر في الفترة من 2020 إلى 2021، مدفوعة إلى حد كبير بالاختلافات الآخذة في الاتساع في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وكذلك في آسيا. وفي عام 2021، بلغت نسبة النساء اللاتي عانين انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد في العالم 31.9 في المائة مقابل 27.6 في المائة للرجال.

رغم الآمال في أن ينهض العالم من الأزمة بسرعة أكبر وأن يبدأ الأمن الغذائي في التعافي من الجائحة التي تفشت في عام 2021، ازداد الجوع بقدر أكبر في عام 2021 بعد زيادة حادة في عام 2020 في خضم جائحة كوفيد-19. وأدّت التفاوتات في أثر الجائحة والتعافي منها، إلى جانب التغطية والمدة المحدودتين لتدابير الحماية الاجتماعية، إلى اتساع أوجه عدم المساواة التي ساهمت في مزيد من الانتكاسات في عام 2021 في مسيرة تحقيق مقصد القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030.

الشكل 2 واجه ما تراوح بين 702 و828 مليون شخص في العالم الجوع في عام 2021. وإذا ما أخذنا في الاعتبار متوسط النطاق المتوقع (768 مليوناً)، أثر الجوع على 46 مليون شخص آخر في عام 2021 مقارنة بعام 2020، وما مجموعه 150 مليون شخص آخر منذ عام 2019، قبل تفشي جائحة كوفيد-19

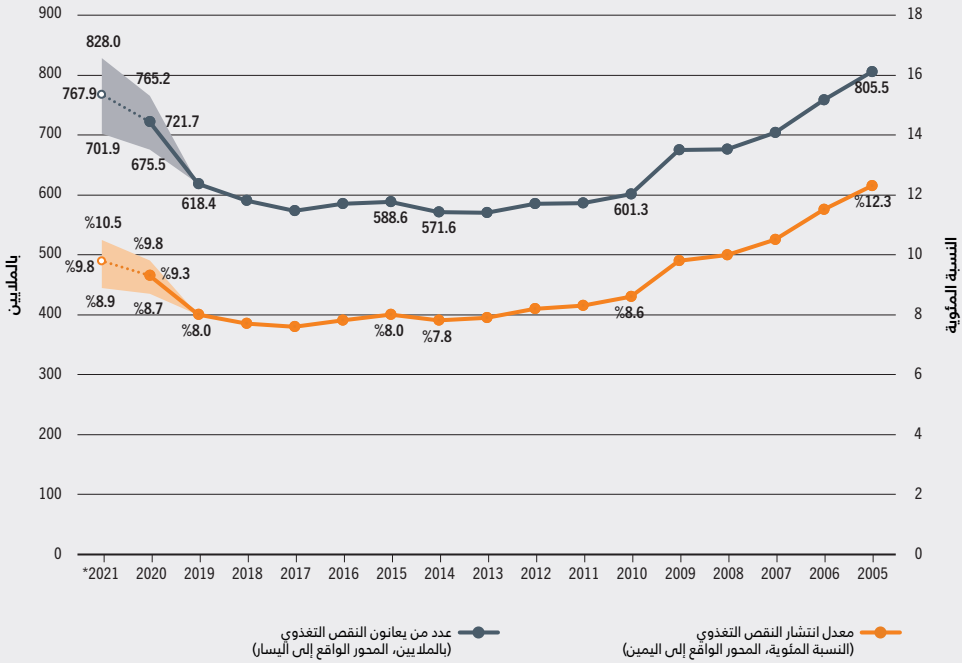

ملاحظات: * يشار في الشكل أعلاه إلى القيم المتوقعة لعام 2021 بخطوط منقطة. وتُشير المنطقتان المظلّلتان إلى الحدين الأدنى والأعلى للنطاق المقدّر.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

وبعد أن بقي معدل انتشار النقص التغذوي من دون تغيير يُذكر منذ عام 2015 (مؤشر أهداف التنمية المستدامة 2-1-1) ارتفع المعدل من 8.0 في عام 2019 إلى نحو 9.3 في المائة في عام 2020 وواصل ارتفاعه في عام 2021 – ولو بوتيرة أبطأ – إلى نحو 9.8 في المائة (الشكل 2). وتُشير التقديرات إلى أن ما تراوح بين 702 و828 مليون شخص في العالم (أي ما يعادل 8.9 و10.5 في المائة من سكان العالم على التوالي) عانوا من الجوع في عام 2021. وإذا أخذنا في الاعتبار متوسطات النطاقات المتوقعة (التي تُعبّر عن عدم اليقين الإضافي الناشئ عن استمرار عواقب جائحة كوفيد-19)، يتضح أنّ الجوع قد أثّر على 46 مليون شخص إضافي في

الشكل 7 ظلّ انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد مستقرًا على مستوى العالم رغم الزيادات في جميع الأقاليم باستثناء آسيا، بينما ازداد انعدام الأمن الغذائي الشديد على نطاق العالم وفي جميع الأقاليم

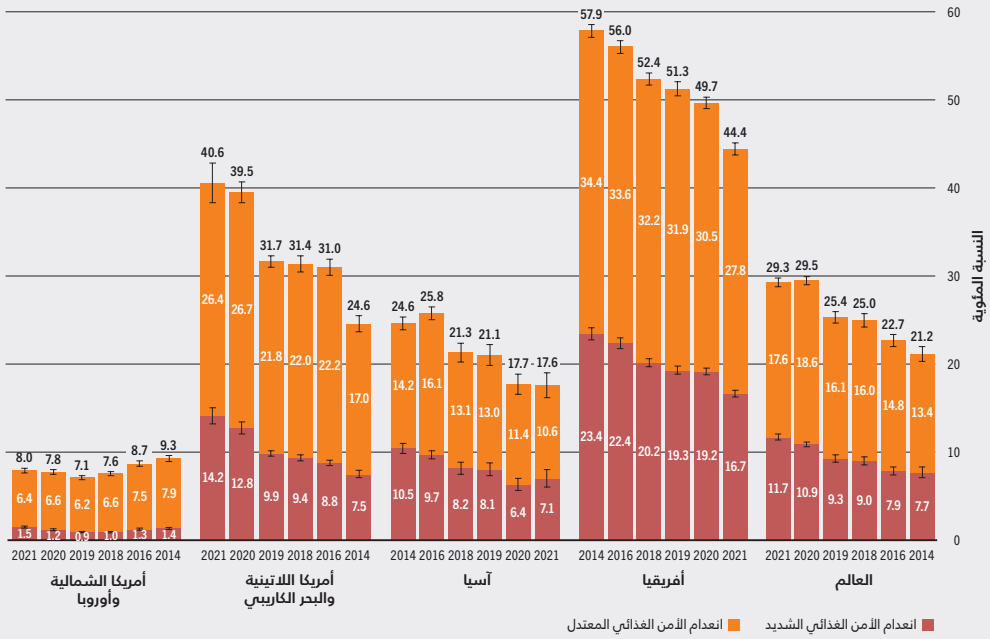

ملاحظة: ترجع الفروق في المجاميع إلى تقريب الأرقام إلى أقرب نقطة عشرية.
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

عام 2021 مقارنة بعام 2022، وما مجموعه 150 مليون شخص إضافي منذ عام 2019، أي قبل تفشي جائحة كوفيد-19.

وتوضح الأرقام استمرار التفاوتات الإقليمية التي تحملت أفريقيا عبئها الأكبر. وواجه واحد من كل خمسة أشخاص في أفريقيا (20.2 في المائة من السكان) الجوع في عام 2021 مقابل 9.1 في المائة في آسيا، و8.6 في المائة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، و5.8 في المائة في أوسيانيا، وأقل من 2.5 في المائة في أمريكا الشمالية وأوروبا. وعقب الزيادة في الفترة من 2019 إلى 2020 في معظم أنحاء أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، استمر معدل النقص التغذوي في الارتفاع في عام 2021 في معظم الأقاليم الفرعية، ولكن بوتيرة أبطأ.

وتُشير التوقعات المحدثة لعدد من يعانون النقص التغذوي إلى أن نحو 670 مليون شخص لا يزالون يعانون من النقص التغذوي في

الشكل 10 معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي أعلى لدى النساء منه لدى الرجال على نطاق العالم وفي جميع الأقاليم

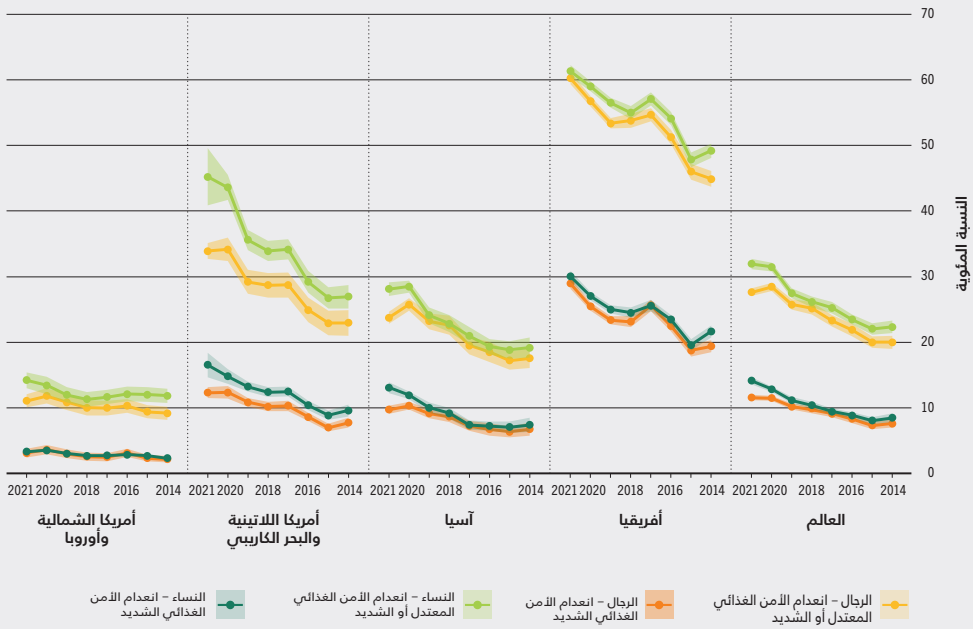

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

عام 2030 – بزيادة قدرها 78 مليوناً مقارنة بسيناريو لم تحدث فيه الجائحة. وتلوح في الأفق الآن أزمة أخرى من المرجح أن تؤثر على مسار الأمن الغذائي في العالم. إذ ستكون للحرب في أوكرانيا آثار متعددة على الأسواق الزراعية العالمية من خلال قنوات التجارة، والإنتاج والأسعار، مما يُلقي بظلاله على حالة الأمن الغذائي والتغذية في كثير من البلدان في المستقبل القريب.

ويُشكل المقصد 2-1 من مقاصد أهداف التنمية المستدامة تحديًا أمام العالم في الوصول إلى ما هو أبعد من القضاء على الجوع عن طريق ضمان حصول الجميع على أغذية مأمونة ومغذية وكافية على مدار السنة. ويُستخدم المؤشر 2-1-2 لأهداف التنمية المستدامة – وهو معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد لدى السكان، بالاستناد إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي – لرصد التقدم المحرز في تحقيق

الهدف الطموح المتمثل في حصول الجميع على الغذاء الكافي.

ويزداد انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد على الصعيد العالمي منذ أن بدأت منظمة الأغذية والزراعة في جمع بيانات مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي في عام 2014 (الشكل 7). وفي عام 2020، وهو العام الذي تفشت فيه جائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، ارتفعت معدلات انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بنفس معدل ارتفاعها في السنوات الخمس السابقة مجتمعة. وتُشير التقديرات الجديدة لعام 2021 إلى أن انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بقي من دون تغيير يُذكر مقارنة بعام 2020، بينما ازداد انعدام الأمن الغذائي الشديد، مما يوفّر أدلة إضافية على تدهور الأوضاع بشكل أساسي بالنسبة إلى الأشخاص الذين يواجهون بالفعل مصاعب خطيرة. وفي عام 2021، أشارت التقديرات إلى أن 29.3 في المائة من سكان العالم – 2.3 مليارات نسمة – قد عانوا من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد، وأن 11.7 في المائة (923.7 ملايين شخص) عانوا من انعدام الأمن الغذائي الشديد.

وهناك أيضاً فجوة آخذة في الاتساع بين الجنسين من حيث انعدام الأمن الغذائي (الشكل 10). ففي عام 2021، عانت نسبة 31.9 في المائة من النساء في العالم من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد مقابل 27.6 في المائة للرجال – وهي فجوة تزيد على 4 نقاط مئوية مقابل 3 نقاط مئوية في عام 2020.

2-2
حالة التغذية: التقدم المحرز نحو بلوغ المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية

الرسائل الرئيسية

- تُشير التقديرات إلى أن 149 مليون طفل (22 في المائة) من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنوات على نطاق العالم في عام 2020 كانوا مصابين بالتقزم، وأن 45 مليوناً (6.7 في المائة) كانوا مصابين بالهزال، وأن 39 مليوناً (5.7 في المائة) كانوا يعانون من الوزن الزائد. وتحقق تقدم في تحقيق مقاصد عام 2030 المتعلقة بالتقزم، بينما استمر تدهورها بما يتعلق بالوزن الزائد لدى الأطفال.
- كان الأطفال في البيئات الريفية والأسر الأكثر فقرًا الذين لم تنل أمهاتهم أي قسط من التعليم الرسمي، أكثر عرضة للإصابة بالتقزم والهزال. وكان الأطفال في المناطق الحضرية والأسر الأكثر ثراءً أشدّ عرضة لخطر الإصابة بالوزن الزائد.
- سجّل تقدّم مطرد في مجال الرضاعة الطبيعية حيث تلقى 43.8 في المائة من الرُضّع الذين يقل عمرهم عن ستة أشهر رضاعة طبيعية خالصة على نطاق العالم في عام 2020، أي بزيادة من 37.1 في المائة في عام 2012، ولكن لا بد من تسريع التحسن لبلوغ مقصد عام 2030.
- تأثرت امرأة واحدة تقريباً من بين كل ثلاث نساء تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة (571 مليوناً) بفقر الدم من دون تحقيق أي تقدم منذ عام 2012 على نطاق العالم في عام 2019.
- تتجه السمنة لدى البالغين نحو الازدياد في جميع الأقاليم بعد أن ارتفعت معدلاتها على نطاق العالم من 11.8 في المائة في عام 2012 إلى 13.1 في المائة في عام 2016 – وهي آخر سنة تتاح بيانات عنها.

الشكل 14 بلوغ المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية لعام 2030 سيتطلب جهودًا هائلة. ولم يطرأ تحسن ملحوظ إلا على الرضاعة الطبيعية الخالصة للرُضع الذين تقل أعمارهم عن ستة أشهر (37.1 إلى 43.8 في المائة) والتقزم لدى الأطفال دون الخامسة من العمر (26.2 إلى 22.0 في المائة) منذ عام 2012، غير أن هذه المؤشرات ستتطلب تسريع وتيرة التقدم لتحقيق مقاصد عام 2030

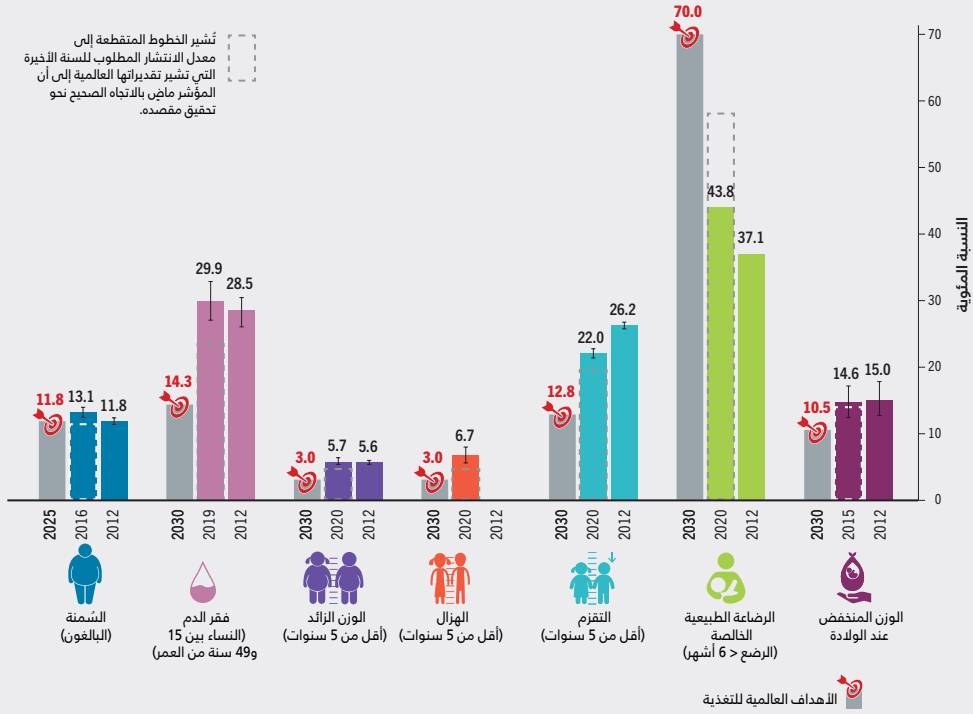

ملاحظات: 1 – الهزال حالة حادة يمكن أن تتغيَّر مرارًا وبسرعة خلال السنة التقويمية نفسها. ويصعب بالتالي الحصول على اتجاهات موثوقة مع الوقت باستخدام البيانات المتاحة – وعليه، يبين هذا التقرير أحدث التقديرات العالمية والإقليمية فحسب. 2 – لا تظهر الآثار المحتملة لجائحة كوفيد-19 في التقديرات. 3 – مع أن عام 2010 هو خط الأساس الذي حددته منظمة الصحة العالمية للسمنة لدى البالغين، إلا أنّ خط الأساس المستخدم في هذا التقرير هو عام 2012 لضمان الاتساق. الهدف العالمي للسمنة لدى البالغين هو عام 2025.

المصادر: تستند البيانات الخاصة بالتقزم والهزال والوزن الزائد إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي. 2021. *UNICEF, WHO, World Bank Group Joint Child Malnutrition Estimates, April 2021 Edition*. ورد ذكره في 2 مايو/أيار 2022. https://data.unicef.org/topic/nutrition، و www.who.int/data/gho، و data/themes/topics/joint-child-malnutrition-estimates-unicef-who-wb، و https://data.worldbank.org؛ وتستند البيانات الخاصة بالرضاعة الطبيعية الخالصة إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة. 2021. تغذية الرُضع والأطفال الصغار: الرضاعة الطبيعية الخالصة. في: *UNICEF Data: Monitoring the Situation of Children and Women*. ورد ذكره في 2 مايو/أيار 2022. https://data.unicef.org/topic/nutrition/infant-and-young-child-feeding؛ وتستند البيانات الخاصة بفقر الدم إلى منظمة الصحة العالمية. 2021. المرصد الصحي العالمي. في: *منظمة الصحة العالمية*. جنيف، سويسرا. ورد ذكره في 2 مايو/أيار 2022. http://apps.who.int/gho/data/node.imr.PREVANEMIA?lang=en؛ وتستند البيانات الخاصة بسمنة البالغين إلى منظمة الصحة العالمية. 2017. المرصد الصحي العالمي. في: *منظمة الصحة العالمية*. جنيف، سويسرا. ورد ذكره في 2 مايو/أيار 2022. http://apps.who.int/gho/data/node.main.A900A?lang=en؛ وتستند البيانات الخاصة بالوزن المنخفض عند الولادة إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية. 2019. *UNICEF-WHO Low Birthweight Estimates: levels and trends 2000–2015*. جنيف، سويسرا. ورد ذكره في 2 مايو/أيار 2022. data.unicef.org/resources/low-birthweight-report-2019.

» يجري هذا التقرير تقييماً أيضاً للمستويات والاتجاهات العالمية والإقليمية للمقاصد العالمية السبعة الخاصة بالتغذية (الشكل 14). وتستند التقديرات الواردة في التقرير بشكل أساسي إلى البيانات المتوفرة قبل عام 2020 ولا تُعبّر تماماً عن أثر جائحة كوفيد-19.

وكشف آخر تقدير للوزن المنخفض عند الولادة أن 14.6 في المائة من الأطفال حديثي الولادة (20.5 ملايين) كانوا يعانون من الوزن المنخفض عند الولادة في عام 2015، أي بانخفاض طفيف عن النسبة التي كانت مسجلة في عام 2000، وهي 17.5 في المائة (22.9 ملايين). وتتسم ممارسات الرضاعة الطبيعية المُثلى، بما فيها الرضاعة الطبيعية الخالصة في الأشهر الستة الأولى من الحياة، بأهمية حاسمة لبقاء الأطفال على قيد الحياة وتعزيز الصحة والنمو الإدراكي. وازداد هذا المعدل على نطاق العالم من 37.1 في المائة (49.9 ملايين) في عام 2012 إلى 43.8 في المائة (59.4 ملايين) في عام 2020. غير أن أكثر من نصف مجمل الرُضع الذين تقل أعمارهم عن ستة أشهر على نطاق العالم لم يحصلوا على المنافع الوقائية التي توفرها الرضاعة الطبيعية الخالصة.

ويؤدي التقزم، وهي حالة يعاني فيها الشخص من قصر شديد في القامة بالنسبة إلى عمره، إلى تقويض النمو البدني والإدراكي للأطفال، ويزيد من مخاطر الوفاة من العدوى الشائعة ويعرّضهم للإصابة بالوزن الزائد والأمراض غير المعدية في المراحل اللاحقة من الحياة. وتراجعت بشكل مطرد على مستوى العالم معدلات انتشار التقزم لدى الأطفال دون الخامسة من العمر من نسبة قُدّرت بنحو 33.1 في المائة (201.6 ملايين) في عام 2000 إلى 22.0 في المائة (149.2 مليوناً) في عام 2020.

أما هزال الأطفال، فهو حالة تُهدد الحياة يُسببها عدم تناول مغذيات كافية، وسوء امتصاص المغذيات، و/أو المرض المتكرر أو لفترات طويلة. ويعاني الأطفال المصابون بالهزال من مستويات خطيرة من النحافة المصحوبة بضعف في المناعة وازدياد التعرض لخطر الوفاة. وبلغ معدل انتشار الهزال بين الأطفال دون الخامسة من العمر 6.7 في المائة (45.4 ملايين) في عام 2020.

ويواجه الأطفال الذين يعانون من الوزن الزائد أو السمنة آثارًا صحية فورية وربما طويلة الأجل، بما في ذلك زيادة خطر الإصابة بالأمراض غير المعدية في المراحل اللاحقة من الحياة. وازداد معدل انتشار الوزن الزائد لدى الأطفال دون الخامسة من العمر في العالم بنسبة طفيفة من 5.4 في المائة (33.3 ملايين) في عام 2000 إلى 5.7 في المائة (38.9 ملايين) في عام 2020. ويُلاحظ ارتفاع الاتجاهات في نصف بلدان العالم تقريباً.

وأشارت التقديرات إلى أن معدل انتشار فقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة قد بلغ 29.9 في المائة في عام 2019. وارتفع العدد المطلق للنساء المصابات بفقر الدم باطراد من 493 مليوناً في عام 2000 إلى 570.8 ملايين في عام 2019، مما يؤثر على معدلات اعتلال الصحة والوفاة لدى الإناث، وقد تكون له نتائج معاكسة على الحمل والمواليد الجُدد.

وازدادت معدلات السمنة بمقدار الضعف تقريباً بالقيمة المطلقة في العالم من 8.7 في المائة (343.1 مليون) في عام 2000 إلى 13.1 في المائة

(675.7 ملايين) في عام 2016. ومن المقرر أن تصدر التقديرات العالمية المحدثة قبل نهاية عام 2022.

ويتعرض أطفال البيئات الريفية والأُسر المعيشية الأفقر بقدر أكبر للإصابة بالتقزم والهزال. أما الأطفال والبالغون، ولا سيما النساء، في المناطق الحضرية والأسر الأكثر ثراءً فهم أكثر عرضة للوزن الزائد والسمنة على التوالي. ويتلقى الرُضع في المناطق الريفية وفي الأُسر المعيشية الأفقر الذين لم تحصل أمهاتهم على أي قسط من التعليم الرسمي والرضيعات على الأرجح رضاعة طبيعية. وتتعرض النساء اللواتي لم يحصلن على أي تعليم رسمي بصورة أكبر للإصابة بفقر الدم، ويتعرض أطفالهن للإصابة بالتقزم والهزال. وسيكون من الضروري معالجة جوانب عدم المساواة لتحقيق مقاصد عام 2030.

ورغم إحراز تقدم في بعض المناطق، لا يزال سوء التغذية مستشريًا بأشكال كثيرة في جميع المناطق، ويمكن أن يكون في الواقع أسوأ مما تُشير إليه هذه النتائج، ذلك أن أثر جائحة كوفيد-19 على النتائج التغذوية لم يتبدّى تماماً بعد. وسيتطلب بلوغ المقاصد العالمية الخاصة بالتغذية لعام 2030 جهودًا هائلة لمواجهة الانتكاسات العالمية الشديدة. ويتعيّن حدوث تراجع في الاتجاهات العالمية لفقر الدم لدى النساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 سنة، والوزن الزائد لدى الأطفال، والسمنة لدى البالغين بصفة خاصة، من أجل إحراز التقدم المطلوب لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

3-2 كلفة نمط غذائي صحي والقدرة على تحملها: تحديث

الرسائل الرئيسية

- أدّت تأثيرات التضخم في أسعار الأغذية للمستهلك الناشئة عن الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، والتدابير المتخذة لاحتوائها، إلى زيادة كلفة نمط غذائي صحي ومفاقمة عدم القدرة على تحملها في جميع أنحاء العالم.
- لم يتمكن نحو 3.1 مليار شخص من تحمل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2020 - بزيادة قدرها 112 مليون شخص مقارنة بعام 2019. وتعود هذه الزيادة أساسًا إلى آسيا التي بلغ فيها عدد غير القادرين على تحمل كلفة نمط غذائي صحي 78 مليون شخص، وتليها أفريقيا (25 مليون شخص آخر)، بينما بلغت الزيادة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأمريكا الشمالية وأوروبا 8 ملايين ومليون (1) شخص آخر على التوالي.
- بين عامي 2019 و2020، شهدت آسيا أعلى أكبر زيادة في كلفة النمط الغذائي الصحي (4 في المائة)، وتليها أوسيانيا (3.6 في المائة) وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (3.4 في المائة)، وأمريكا الشمالية وأوروبا (3.2 في المائة) وأفريقيا (2.5 في المائة).

تضمّن إصدار عام 2020 من هذا التقرير للمرة الأولى تقديرات عالمية لكلفة نمط غذائي صحي والقدرة على تحملها. وتمثل هذه التقديرات مؤشرات مفيدة لمدى تمكن الأفراد من الحصول، من الناحية الاقتصادية، على أغذية مغذية وأنماط غذائية صحية. «

الجدول 5 لم يتمكن زهاء 3.1 مليار شخص من تحمل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2020 بسبب زيادة الكلفة

	كلفة نمط غذائي صحي في عام 2020		عدد الأشخاص غير القادرين على تحمل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2020		
	الكلفة (بالدولار الأمريكي للشخص الواحد في اليوم)	تغير الكلفة بين عامي 2019 و2020 (بالنسبة المئوية)	النسبة المئوية	العدد الإجمالي (بالملايين)	التغير بين عامي 2019 و2020 (بالنسبة المئوية)
العالم	**3.54**	**3.3**	**42.0**	**3 074.2**	**3.8**
أفريقيا	**3.46**	**2.5**	**79.9**	**1 031.0**	**2.5**
أفريقيا الشمالية	3.57	0.7-	57.2	136.7	0.8-
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	3.44	2.9	85.0	894.3	3.1
أفريقيا الشرقية	3.37	3.4	87.4	360.8	3.0
أفريقيا الوسطى	3.34	2.2	85.4	152.2	3.0
أفريقيا الجنوبية	3.84	3.3	65.5	44.2	1.8
أفريقيا الغربية	3.45	2.7	85.7	337.1	3.3
آسيا	**3.72**	**4.0**	**43.5**	**1 891.4**	**4.3**
آسيا الوسطى	3.11	4.0	21.5	7.5	6.9
آسيا الشرقية	4.72	6.0	11.0	174.4	18.7
جنوب شرق آسيا	4.02	4.2	53.9	347.2	4.7
آسيا الجنوبية	3.81	4.0	70.0	1 331.5	2.7
آسيا الغربية	3.22	2.9	17.8	30.9	1.4-
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	**3.89**	**3.4**	**22.5**	**131.3**	**6.5**
منطقة البحر الكاريبي	4.23	4.1	52.0	13.9	3.5
أمريكا اللاتينية	3.56	2.5	21.0	117.3	6.9
أمريكا الوسطى	3.47	2.1	27.8	43.1	9.8
أمريكا الجنوبية	3.61	2.7	18.4	74.2	5.3
أوسيانيا	**3.07**	**3.6**	**2.7**	**0.7**	**1.0**
أمريكا الشمالية وأوروبا	**3.19**	**3.2**	**1.9**	**19.8**	**5.4**
مجموعة البلدان المصنفة بحسب الدخل					
البلدان المنخفضة الدخل	3.20	2.7	88.3	454.2	3.0
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	3.70	2.9	69.4	2 230.7	2.9
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	3.76	2.9	15.2	374.0	10.9
البلدان المرتفعة الدخل	3.35	4.0	1.4	15.3	3.3

ملاحظات: دولارًا أمريكيًا للفرد في اليوم كلفة نمط غذائي صحي هي الكلفة المعيارية لعام 2017 بالدولار الأمريكي للفرد في اليوم الواحد (التي نُشرت في الإصدار الأخير لعام 2020 من هذا التقرير والتي جرى تحديثها بحسب ما هو موضح في الإطار 6 من تقرير هذا العام) المتوقعة لعامي 2019 و2020 باستخدام البيانات المتعلقة بمؤشر أسعار استهلاك الأغذية لكل بلد وبيانات مؤشرات التنمية العالمية لسعر صرف تعادل القوة الشرائية. ويُعبر عن الأشخاص غير القادرين على تحمل كلفة نمط غذائي صحي بالنسبة المئوية (٪) المرجحة والعدد الإجمالي (بالملايين) للسكان غير القادرين عن تحمل كلفة النمط الغذائي في عام 2020 في كل إقليم وفي كل مجموعة من مجموعات البلدان المصنفة بحسب الدخل. وبالنسبة إلى مجموعات البلدان المصنفة بحسب الدخل، يُستخدم تصنيف الدخل الصادر عن البنك الدولي في عام 2021 لسنتي 2019 و2020.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

» وتبدو تأثيرات التضخم في أسعار استهلاك الأغذية بسبب الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19 والتدابير المتخذة لاحتوائها واضحة وملموسة. وارتفعت أسعار الأغذية العالمية بالنسبة إلى المستهلك بحلول نهاية عام 2020 أكثر مما كانت عليه في أي شهر من السنوات الست السابقة. وتجلى ذلك مباشرة في زيادة متوسط كلفة النمط الغذائي الصحي في عام 2020 في جميع الأقاليم وفي الأقاليم الفرعية جميعها تقريباً في العالم (الجدول 5).

وتقيس القدرة على تحمل كلفة النمط الغذائي الصحي متوسط كلفة النمط الغذائي بالنسبة إلى الدخل؛ ولذلك فإن التغييرات التي تحدث بمرور الوقت يمكن أن تنشأ عن تغييرات في كلفة النمط الغذائي، ودخل الأفراد، أو كليهما معًا. وفي عام 2020، دفعت الإجراءات المتخذة لاحتواء جائحة كوفيد-19 العالم ومعظم البلدان إلى حالة من الركود الاقتصادي انكمش فيها دخل الفرد في عدد من البلدان أكثر من أي وقت مضى. ومع ذلك، بينما تُعبّر تقديرات القدرة على تحمل الكلفة في عام 2020 عن صدمات أسعار الأغذية، لم تُرصد بعد صدمات الدخل بسبب عدم توافر بيانات عن توزيع الدخل في عام 2020. ولذلك، يمكن أن يزداد العدد المقدّر للأشخاص غير القادرين على تحمل كلفة نمط غذائي صحي حالما تتاح بيانات توزيع الدخل التي ستسمح بحساب التأثيرات المجمعة للتضخم في أسعار استهلاك الأغذية وخسائر الدخل.

وتُشير التقديرات إلى أن عدد الأشخاص الذين لم يتمكنوا من تحمل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2020 قد ازداد على نطاق العالم وفي جميع أقاليم العالم. ولم يتمكن نحو 3.1 مليار شخص من تحمل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2020، أي بزيادة قدرها 112 مليون شخص مقارنة بعام 2019 (الجدول 5). وتعود هذه الزيادة بشكل أساسي إلى آسيا التي لم يتمكن فيها 78 مليون شخص من تحمل كلفة هذا النمط الغذائي في عام 2020، وتليها أفريقيا (25 مليون شخص آخر)، بينما بلغت الزيادة 8 ملايين ومليون (1) شخص آخر في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأمريكا الشمالية وأوروبا على التوالي.

الجزء 3
دعم سياسات الأغذية والزراعة في العالم: كم تبلغ كلفتها وما مدى تأثيرها على الأنماط الغذائية؟

الرسائل الرئيسية

- بالنظر إلى الانتكاسات في الجوع والأمن الغذائي والتغذية، وفي ضوء التحديات الاقتصادية والصحية والبيئية التي يواجهها العالم، من الحاسم أن تكون الأنماط الغذائية الصحية متاحة اقتصاديًا بصورة أكبر للجميع. ومن المهم في سبيل تحقيق هذا المقصد دراسة الدعم الحالي من السياسات لقطاع الأغذية والزراعة من أجل تحديد الإصلاحات الأكثر إلحاحًا على صعيد السياسات.
- تدعم الحكومات الأغذية والزراعة من خلال العديد من السياسات، بما فيها التدخلات على صعيد التجارة والأسواق، والإعانات المالية للمنتجين والمستهلكين، ودعم الخدمات العامة. ويمكن أن تؤثر هذه السياسات على توافر الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحمل كلفتها.
- بلغ الدعم المقدم للأغذية والزراعة على نطاق العالم نحو 630 مليار دولار أمريكي سنويًا في المتوسط خلال الفترة 2013–2018. واستهدف نحو 70 في المائة من هذا الدعم المزارعين بشكل فردي من خلال السياسات التجارية وسياسات السوق والإعانات المالية المرتبطة (أي المقترنة) في جانب كبير منها بالإنتاج أو الاستخدام غير المقيّد للمدخلات المتغيرة.
- يركز إجمالًا دعم الإنتاج الزراعي إلى حد كبير على الأغذية الأساسية ومنتجات الألبان وسائر الأغذية الغنية بالبروتينات، خاصة في البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا. وأكثر الأغذية حصولًا على الحوافز في العالم هي الأرزّ والسكر واللحوم بمختلف أنواعها، بينما تحصل الفواكه والخضروات على قدر أقلّ من الدعم أو حتى أنها تُعاقب في بعض البلدان المنخفضة الدخل.

1–3 التقييم: ما الدعم الذي تقدمه حاليًا السياسات للأغذية والزراعة؟

تدعم الحكومات الأغذية والزراعة من خلال العديد من السياسات، بما فيها التدخلات على صعيد التجارة والأسواق (مثل التدابير الحدودية ومراقبة أسعار السوق) التي تعطي حوافز للأسعار أو مثبطات لها، وإعانات مالية للمنتجين والمستهلكين، ودعم للخدمات العامة (الشكل 17). وتؤثر هذه السياسات على جميع أصحاب المصلحة، وتُشكل جزءًا من بيئة الأغذية، ويمكن أن تؤثر على توافر الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحمل كلفتها.

وبلغ دعم قطاع الأغذية والزراعة على نطاق العالم نحو 630 مليار دولار أمريكي سنويًا في المتوسط خلال الفترة 2013–2018. وبلغ متوسط الدعم الذي استهدف المنتجين الزراعيين بشكل فردي في المتوسط نحو 446 مليار دولار أمريكي سنويًا بالقيمة الصافية (وهو ما يُشكل حوافز ومثبطات للأسعار بالنسبة إلى المزارعين) ويقابل ذلك نحو 70 في المائة من إجمالي الدعم المقدم

الشكل 17 الأدوات والمؤشرات في مجال دعم السياسات الغذائية والزراعية

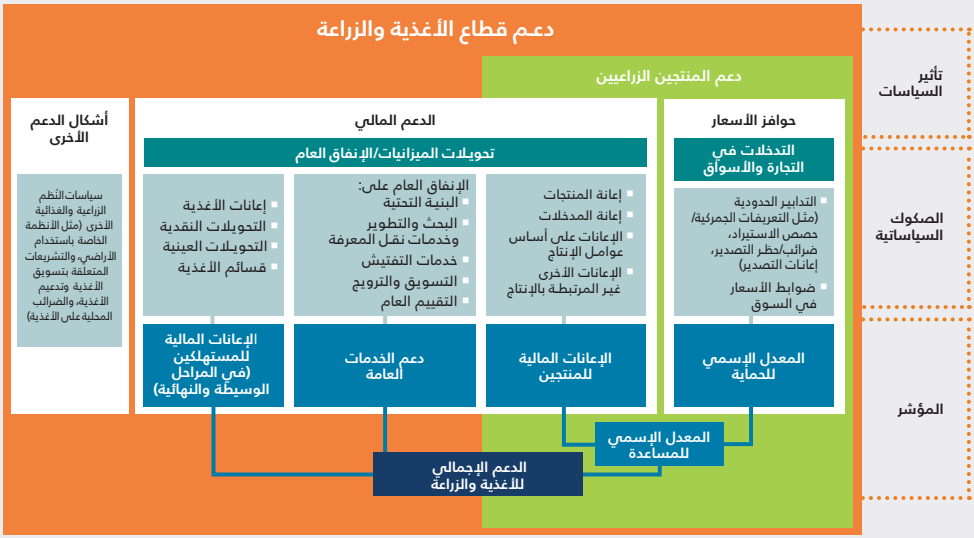

ملاحظة: تشمل "أشكال الدعم الأخرى" سياسات نُظم الأغذية الزراعية الأخرى التي تُناقش بمزيد من التفصيل في القسم 4-2 من التقرير.

المصدر: نقلاً بتصرف عن منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2021. *فرصة تساوي مليارات الدولارات – إعادة تحديد غايات الدعم الزراعي من أجل تحويل النُظم الغذائية*. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل 18 مستوى الدعم العالمي للأغذية والزراعة وتركيبته (بمليارات الدولارات الأمريكية، المتوسط للفترة 2013–2018)

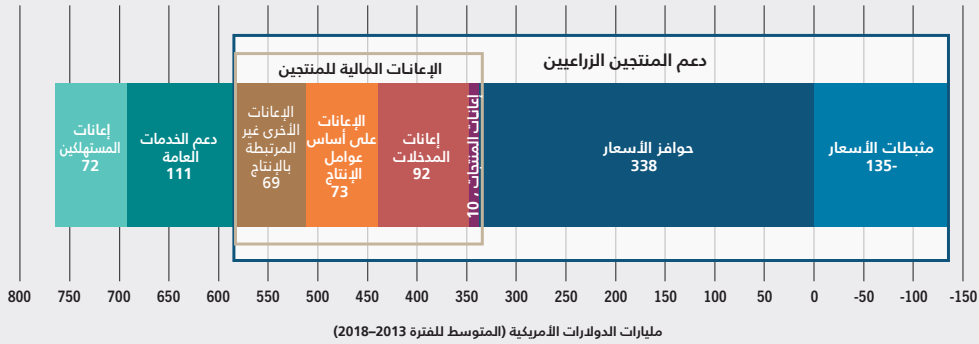

المصدر: Ag-Incentives. (سيصدر قريبًا). *Ag-Incentives*. واشنطن العاصمة. ورد ذكره في 4 مايو/أيار 2022. http://ag-incentives.org، وتولى المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية تجميع البيانات المستمدة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومصرف التنمية الأمريكية، والبنك الدولي.

الجدول 6 دعم قطاع الأغذية والزراعة كحصة من قيمة الإنتاج بحسب مجموعة البلدان المصنفة بحسب الدخل، المتوسط للفترة 2013–2018

مجموعة البلدان المصنفة بحسب الدخل	حوافز الأسعار	الدعم المالي (الإنفاق العام)		
		الإعانات للمنتجين	الخدمات العامة	الإعانات للمستهلكين
البلدان المرتفعة الدخل	%9.5	%12.6	%3.9	%4.6
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	%10.8	%4.9	%3.0	%0.2
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	%7.6-	%4.1	%2.5	%2.6
البلدان المنخفضة الدخل	%9.5-	%0.6	%2.3	%0.6

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة بالاستناد إلى البيانات المستمدة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والبنك الدولي التي تولى تجميعها المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية.

إلى القطاع، ونحو 13 في المائة من القيمة العالمية للإنتاج في المتوسط. وأنفقت الحكومات سنويًا نحو 111 مليار دولار أمريكي لتوفير الخدمات العامة للقطاع، بينما تلقى مستهلكو الأغذية 72 مليار دولار أمريكي في المتوسط سنويًا (الشكل 18).

ويختلف دعم السياسات للأغذية والزراعة باختلاف مجموعات البلدان المصنفة بحسب الدخل ومع الوقت. وكانت تدابير حوافز الأسعار والإعانات المالية بصفة عامة هي الأكثر استخدامًا في البلدان المرتفعة الدخل، وتزداد رواجًا في بعض البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما البلدان من الشريحة العليا من الدخل. ونفذت البلدان المنخفضة الدخل على مر تاريخها سياسات تولّد مثبطات للأسعار بالنسبة إلى المزارعين لتيسير حصول المستهلكين على الأغذية بأسعار أقل. وموارد هذه البلدان محدودة لتقديم إعانات مالية إلى المنتجين والمستهلكين وكذلك لتمويل الخدمات العامة التي تعود بالنفع على قطاع الأغذية والزراعة بأكمله.

ومثّلت الإعانات المالية للمنتجين الزراعيين في البلدان المتوسطة الدخل 5 في المائة فقط من القيمة الإجمالية للإنتاج مقابل نحو 13 في المائة في البلدان المرتفعة الدخل (الجدول 6). أما دعم الخدمات العامة الذي يُعبّر عنه كحصة من قيمة الإنتاج، فهو أقل في البلدان المنخفضة الدخل (2 في المائة) مقارنة بالبلدان المرتفعة الدخل (4 في المائة). وتمّ صرف ثلثي الإعانات المالية العالمية للمستهلكين (سواء أكان ذلك في المراحل النهائية أو الوسيطة، مثل الإعانات للمجهزين) في البلدان المرتفعة الدخل.

ويختلف دعم السياسات باختلاف المجموعات الغذائية والسلع الأساسية. وتُقدم البلدان التي تتمتع بمستويات دخل أعلى الدعم إلى جميع المجموعات الغذائية، ولا سيما الأغذية الأساسية بما فيها الحبوب والجذور والدرنات، تليها منتجات الألبان والأغذية الأخرى الغنية بالبروتين. وفي البلدان المرتفعة الدخل، قُدم الدعم في إطار هذه المجموعات الغذائية الثلاث بالتساوي في شكل حوافز أسعار وإعانات مالية للمنتجين. وعلى النقيض من ذلك، في ما يتعلق بالفواكه والخضروات، والدهون والزيوت، كانت الإعانات المالية (التي استحوذت على نحو 11 في المائة من

قيمة الإنتاج) أكبر بكثير من حوافز الأسعار، في المتوسط، خلال الفترة 2013–2018.

ودأبت البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا باستمرار على معاقبة إنتاج معظم المنتجات من خلال سياسات تخفِّض الأسعار عند باب المزرعة، ولكنّ هذه البلدان قدمت إعانات مالية إلى المزارعين، خاصة لإنتاج الأغذية الأساسية، والفواكه والخضروات، وكذلك الدهون والزيوت. وكانت حوافز الأسعار سلبية بالنسبة إلى معظم المجموعات الغذائية في البلدان المنخفضة الدخل، إذ تراوحت بين ناقصًا 7 في المائة للأغذية الأساسية (لا سيما الحبوب) و1 في المائة للمحاصيل الأخرى (على سبيل المثال السكر والشاي والبنّ).

2–3
كيف تؤثر السياسات الغذائية والزراعية على الأنماط الغذائية؟

يبلغ مقدار الدعم العام في كثير من البلدان مستويات ملحوظة، ويمكن، تبعًا لكيفية تخصيصه، إما أن يدعم أو أن يعيق الجهود المبذولة لخفض كلفة الأغذية المغذية وجعل كلفة الأنماط الغذائية الصحية ميسورة للجميع.

وتؤثر التدابير الحدودية على توافر الأغذية وتنوعها وأسعارها في الأسواق المحلية. وفي حين أن بعض هذه التدابير موجه إلى أهداف مهمة على صعيد السياسات، بما في ذلك سلامة الأغذية، يمكن للحكومات القيام بالمزيد لتقليص الحواجز التجارية أمام الأغذية المغذية، مثل الفواكه والخضروات والبقول، لزيادة توافر هذه الأغذية بكلفة ميسورة أكثر من أجل خفض كلفة الأنماط الغذائية الصحية.

وفي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، تستهدف غالبية الضوابط أسعار السوق، مثل الأسعار الدنيا أو المقررة للمستهلكين السلع الأساسية، مثل القمح والذرة والأرزّ، وكذلك السكر، بهدف تثبيت أو زيادة دخل المزارع وفي الوقت نفسه ضمان توفر إمدادات المواد الغذائية الأساسية لأغراض الأمن الغذائي. ومع ذلك، يمكن أن تُساهم هذه السياسات في الأنماط الغذائية غير الصحية التي نلاحظها في جميع أنحاء العالم.

وقد ساهمت الإعانات المالية المخصصة لسلع أو عوامل إنتاج محددة بشكل كبير في زيادة إنتاج الحبوب وخفض أسعارها (خاصة الذرة والقمح والأرزّ)، وكذلك لحوم الأبقار والألبان. وأثر ذلك تأثيرًا إيجابيًا على الأمن الغذائي ودخل المزارع، ودعم بصورة غير مباشرة تطوير أنواع أفضل من التكنولوجيا والمدخلات الزراعية الجديدة واستخدامها. ومن الناحية الأخرى، أدّت هذه الإعانات بحكم الواقع إلى إيجاد مثبطات (نسبية) لإنتاج الأغذية المغذية، وشجعت الزراعة الأحادية المحصول في بعض البلدان، وأوقفت زراعة منتجات مغذية معيّنة، وثبطت إنتاج بعض الأغذية التي لا تتلقى مستوى الدعم نفسه.

ويفيد الدعم العام المقدّم من خلال الخدمات العامة الجهات الفاعلة في قطاع الأغذية والزراعة بصورة جماعية أكبر، وهو من حيث المبدأ أمر جيد لصغار المزارعين والنساء والشباب. ولكنّ هذا النوع من الدعم أقل بكثير من الدعم المقدم إلى المنتجين الأفراد من خلال الحوافز للأسعار والإعانات المالية، ويُموّل على نطاق أوسع في البلدان المرتفعة الدخل. وفي بعض الحالات، تكون الخدمات، مثل خدمات البحث والتطوير، منحازة نحو منتجي الأغذية الأساسية.

الجزء 4
الخيارات المحتملة لإعادة توجيه دعم السياسات للأغذية والزراعة من أجل تحسين القدرة على تحمل كلفة نمط غذائي صحي

الرسائل الرئيسية

- يمكن لإعادة توجيه الدعم العام الحالي إلى الأغذية والزراعة لزيادة توافر الأغذية المغذية للمستهلك أن يُساهم في هدف خفض كلفة نمط غذائي صحي وزيادة القدرة على تحملها، على الصعيد العالمي، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل.
- تبيّن أن إعادة توجيه الإعانات المالية القائمة لتحقيق أكبر تحسّن في القدرة على تحمل كلفة نمط غذائي صحي، ولا سيما إذا جرى تحويلها من المنتجين إلى المستهلكين. وتنخفض في هذه الحالة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري التي تسببها الزراعة، ولكن هناك مقايضات محتملة على صعيد خفض الفقر ودخل المزرعة والناتج الزراعي الإجمالي، والانتعاش الاقتصادي.
- يمكن أن يؤدي تحويل الحوافز للأسعار على الصعيد العالمي من خلال إعادة توجيه التدابير الحدودية وضوابط أسعار السوق إلى خفض كلفة نمط غذائي صحي وزيادة القدرة على تحملها، وإن كان بمستويات أقل من الإعانات المالية. وانطلاقًا من هذا الخيار، ستنخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناشئة عن الزراعة بينما سيتم أيضاً تجنب المقايضات المحتملة بصفة عامة.
- عند إعادة توجيه الدعم العام لخفض كلفة نمط غذائي صحي، يتعيّن على صانعي السياسات تجنب ما يمكن أن ينشأ من مقايضات محتملة من حيث عدم المساواة إذا لم يكن المزارعون في وضع يمكنهم من التخصص في إنتاج أغذية مغذية بسبب القيود المفروضة على الموارد.
- سيتعين استكمال جهود إعادة التوجيه بسياسات رئيسية أخرى داخل النُظم الزراعية والغذائية وخارجها لضمان إحداث تحولات في سلاسل الإمدادات الغذائية، وبيئات الأغذية، وسلوك المستهلكين نحو أنماط الأكل الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون السياسات ضرورية للتخفيف من المقايضات الممكنة بسبب إعادة التوجيه، ولا سيما الخسائر القصيرة الأجل على صعيد الدخل أو التأثيرات السلبية على سُبل العيش، خاصة لدى الفئات السكانية الأضعف.
- سيعتمد نجاح جهود إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية بالسياقين السياسي والاجتماعي، والحوكمة، و(اختلالات) توازن القوى، والاختلافات في المصالح، والأفكار، وتأثير أصحاب المصلحة، وتركيز قوى السوق، وآليات الحوكمة والأطر التنظيمية القائمة لتيسير عملية الإصلاح ومنع النزاعات والتعامل معها.

1–4
ما هي الآثار المحتملة لإعادة توزيع دعم السياسات الغذائية والزراعية بطريقة مختلفة من أجل خفض كلفة الأغذية المغذية؟

يُشير تحليل جديد لسيناريوهات نماذج دعم السياسات الغذائية والزراعية بعد إعادة توجيهها،

وهي سيناريوهات أُعدت خصيصًا لهذا التقرير، إلى الخيارات المحتملة التي يمكن لجميع البلدان في العالم أن تعيد من خلالها توجيه الدعم العام الحالي إلى الأغذية والزراعة من أجل زيادة القدرة على تحمل كلفة النُظم الغذائية الصحية.

وتحاكي هذه السيناريوهات عملية إعادة تخصيص الميزانيات الحالية التي تدعم المنتجين الزراعيين باستخدام صكوك مختلفة على مستوى السياسات. ويتم ذلك لجميع البلدان في جميع الأقاليم الجغرافية من أجل خفض كلفة نمط غذائي صحي وزيادة القدرة على تحملها. وتُنفذ عملية إعادة التخصيص المذكورة خطيًا في ما بين عام 2023 و2028، ويتم النظر في الآثار لعام 2030.

وفي هذه السيناريوهات، تستهدف إعادة تخصيص الميزانيات الأغذية "ذات الأولوية العالية" من أجل نمط غذائي صحي. وهذه الأغذية هي المجموعات الغذائية التي لا يزال فيها مستوى استهلاك الفرد الحالي في كل بلد/إقليم غير متطابق مع المستويات الموصى بها لذلك البلد/الإقليم على النحو المحدَّد في الخطوط التوجيهية بشأن النُظم الغذائية القائمة على الأغذية المستخدمة لحساب كلفة الأنماط الغذائية الصحية.

وثمة ملاحظة عامة مستندة إلى التجربة مفادها أن إعادة توجيه الدعم العام الحالي إلى الزراعة في جميع أقاليم العالم، بهدف تشجيع إنتاج الأغذية المغذية (الذي ينخفض استهلاكها بالنسبة إلى المتطلبات الغذائية) سيُساهم في خفض كلفة نمط غذائي صحي وزيادة القدرة على تحملها على نطاق العالم، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحتين الدنيا والعليا.

ويؤدي إلغاء أو تقليص الدعم الحدودي والضوابط على أسعار السوق للسلع التي تُشكل أولويات لنمط غذائي صحي إلى خفض أسعارها، ولا سيما في الأسواق التي تتمتع بحماية حدودية عالية (الجدول 8). وتزداد نتيجة لذلك نسبة سكان العالم الذين يمكنهم تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية (بنسبة 0.64 نقطة مئوية في عام 2030 مقارنة بخط الأساس)، بينما تنخفض كلفة النمط الغذائي الصحي نسبيًا أكثر من كلفة الأنماط الغذائية العادية (بحدود 1.7 مقابل 0.4 في المائة، على التوالي).

ويترافق التحول نحو نمط غذائي صحي أقل كلفة وبأسعار ميسورة أكثر مع تراجع في الإنتاج الزراعي العالمي والذي ينعكس بدوره في انخفاض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الزراعة. وتنخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في جميع مجموعات الدخل، باستثناء مجموعة البلدان المرتفعة الدخل (حيث تبيّن حدوث زيادة في الإنتاج الزراعي).

وتشمل التأثيرات الأخرى حدوث زيادة طفيفة في الدخل الزراعي العالمي (زيادة تصل إلى 0.03 في المائة) مع أن التأثيرات على دخل المزرعة سلبية وأكبر من متوسط التغيير العالمي في حالة البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا حيث تُمثل التدابير الحدودية والضوابط على أسعار السوق نسبة كبيرة من إجمالي الدعم الزراعي. أما الأثر على الفقر المدقع فيكاد لا يُذكر على الصعيد العالمي؛ ويُقابل الزيادات الطفيفة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا تراجع في مجموعات الدخل الأخرى.

الجدول 8 أثر إعادة توجيه التدابير الحدودية لدعم الأنماط الغذائية الصحية، 2030 (التغيير مقارنة مع خط الأساس*)

	الأمن الغذائي والتغذية			الإنصاف		المناخ
	انتشار النقص التغذوي	القدرة على تحمل كلفة نمط غذائي صحي	فجوة الدخل في القدرة على تحمل كلفة نمط غذائي صحي	الفقر المدقع (أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم)	دخل المزرعة	الإنتاج الزراعي (الحجم)	انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الزراعة
العالم	**0.08-**	**0.64**	**0.46-**	**0.00**	**0.03**	**0.06-**	**0.98-**
مجموعة البلدان المصنفة بحسب الدخل							
البلدان المرتفعة الدخل	0.01-	0.00	0.00	0.01-	2.75	0.36	1.07
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	0.04-	0.23	0.14-	0.02-	0.03	0.13-	1.11-
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	0.12-	1.35	0.97-	0.03	1.58-	0.29-	2.14-
البلدان المنخفضة الدخل	0.20-	0.31	0.37-	0.06-	0.81-	0.22-	1.81-

ملاحظات: يتاح الجدول الكامل، بما في ذلك التوزيع بحسب الأقاليم، في التقرير. * يتم الإبلاغ عن نتائج سيناريو السياسة كتغيير نقطة مئوية من السيناريو الأساسي في عام 2030 لمؤشرات الأمن الغذائي والتغذية والفقر المدقع، بينما يتم الإبلاغ عن النتائج كتغيير النسبة المئوية من السيناريو الأساسي في عام 2030 بالنسبة للمؤشرات الأخرى.

المصدر: Glauber, J. & Laborde, D، (سيصدر قريبًا). *Repurposing food and agricultural policies to deliver affordable healthy diets, sustainably and inclusively: what is at stake*? وثيقة معلومات أساسية من أجل *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022*. FAO Agricultural Development Economics Working Paper 22-05، روما، منظمة الأغذية والزراعة.

ومن ناحية أخرى، تزيد محاكاة إعادة توجيه الإعانات المالية إلى المنتجين القدرة على تحمل كلفة نمط غذائي صحي أكثر مما في محاكاة إعادة توجيه التدابير الحدودية والضوابط على أسعار السوق (بحدود 0.81 نقطة مئوية مقابل 0.64 نقطة مئوية على التوالي) (الجدول 10). ويُقلل ذلك أيضاً النسبة المئوية لسكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع ويعانون من النقص التغذوي. غير أن إحدى المقايضات المهمة – غير الملحوظة في سيناريو إعادة التوجيه السابق – تكمن في تزايد إجمالي انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الزراعة (بمقدار 1.5 في المائة) وهو ما يُشير إلى ارتفاع الإنتاج الزراعي، بما في ذلك الأغذية العالية البروتينات، مثل منتجات الألبان التي يزداد استهلاكها لتلبية المستويات الغذائية، ولا سيما في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.

وعوضًا عن ذلك، في ظل توجيه الإعانات المالية إلى المستهلكين رغم استمرار استهداف الأغذية "ذات الأولوية العالية"، تنخفض كلفة نمط غذائي صحي بصورة ملحوظة أكبر مما في السيناريوهين السابقين من حيث القيمة المطلقة (بمقدار 3.34 في المائة في عام 2030 مقارنة بخط الأساس) وبالنسبة إلى النمط الغذائي العادي. وتزداد النسبة المئوية للسكان الذين يمكنهم تحمل كلفة نمط غذائي صحي (بنحو 0.8 نقطة مئوية)، وإن كانت أقل قليلًا مما في سيناريو توجيه الإعانات المالية إلى المنتجين بسبب الأثر على الدخل (الجدول 12).

الجدول 10 أثر إعادة توجيه الإعانات المالية إلى المنتجين لدعم الأنماط الغذائية الصحية، 2030 (التغيير مقارنة مع خط الأساس*)

	الأمن الغذائي والتغذية			الإنصاف		المناخ
	انتشار النقص التغذوي	القدرة على تحمل كلفة نمط غذائي صحي	فجوة الدخل في القدرة على تحمل كلفة نمط غذائي صحي	الفقر المدقع (أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم)	دخل المزرعة	الإنتاج الزراعي (الحجم)	انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الزراعة
العالم	**0.05-**	**0.81**	**0.53-**	**0.04-**	**0.94-**	**0.27**	**1.50**
مجموعة البلدان المصنفة بحسب الدخل							
البلدان المرتفعة الدخل	0.00	0.17	0.01-	0.05-	3.29-	1.53	0.49-
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	0.04-	0.51	0.19-	0.00	1.46-	0.19-	2.64
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	0.08-	1.52	1.14-	0.09-	1.59	0.10	0.92
البلدان المنخفضة الدخل	0.11-	0.22	0.26-	0.02-	0.80-	0.12-	3.90

ملاحظات: يتاح الجدول الكامل، بما في ذلك التوزيع بحسب الأقاليم، في التقرير. * يتم الإبلاغ عن نتائج سيناريو السياسة كتغيير نقطة مئوية من السيناريو الأساسي في عام 2030 لمؤشرات الأمن الغذائي والتغذية والفقر المدقع، بينما يتم الإبلاغ عن النتائج كتغيير النسبة المئوية من السيناريو الأساسي في عام 2030 بالنسبة للمؤشرات الأخرى.

المصدر: Glauber, J. & Laborde, D، (سيصدر قريبًا). *Repurposing food and agricultural policies to deliver affordable healthy diets, sustainably and inclusively: what is at stake?* وثيقة معلومات أساسية من أجل *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022*. FAO Agricultural Development Economics Working Paper 22-05، روما، منظمة الأغذية والزراعة.

وتشمل أوجه التآزر الإيجابية في هذا السيناريو انخفاضًا في مستويات الفقر المدقع والنقص التغذوي وذلك في جانب منه بسبب زيادة دخل المزرعة في البلدان المنخفضة الدخل. وعلاوة على ذلك، تنخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية نتيجة تراجع الإنتاج الزراعي. وفي المقابل، تبيّن أن هذا السيناريو يتسبب في إلحاق ضرر بالغ بالمنتجين في ظل غياب ما كانوا يتلقونه من إعانات. وعلى الصعيد العالمي، ينخفض دخل المزرعة والإنتاج الزراعي (على التوالي بنسبة 3.7 و0.2 في المائة في عام 2030 مقارنة بخط الأساس).

وسيتعيّن على صانعي السياسات، سواء من خلال التدابير الحدودية وضوابط السوق أو من خلال الإعانات المالية، إعادة توجيه ما يقدمونه من دعم بالنظر إلى مقايضات التفاوتات المحتملة التي يمكن أن تنشأ في حال عدم وجود صغار المزارعين (بمن فيهم النساء والشباب) في وضع يمكنهم من التخصص في إنتاج أغذية مغذية بسبب القيود المفروضة على الموارد.

ولن يقتصر التحدي الرئيسي أمام صانعي السياسات في البلدان المنخفضة الدخل، وربما في بعض البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، على التوصل إلى حلول توفيقية لإعادة توجيه الدعم الزراعي نحو تحقيق العديد من أهداف التحول الزراعي الشامل المتوافقة تماماً مع خفض كلفة الأغذية المغذية. ففي ضوء انخفاض ميزانياتها سيتعيّن أيضاً على حكومات

الجدول 12 أثر إعادة توجيه الإعانات المالية من المنتجين إلى المستهلكين لدعم الأنماط الغذائية الصحية، 2030 (التغيير مقارنة مع خط الأساس)

	الأمن الغذائي والتغذية			الإنصاف		المناخ
	انتشار النقص التغذوي	القدرة على تحمل كلفة نمط غذائي صحي	فجوة الدخل في القدرة على تحمل كلفة نمط غذائي صحي	الفقر المدقع (أقل من 1.90 دولار أمريكي في اليوم)	دخل المزرعة	الإنتاج الزراعي (الحجم)	انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الناتجة عن الزراعة
العالم	**0.05-**	**0.77**	**0.44-**	**0.06-**	**3.74-**	**0.20-**	**0.18-**
مجموعة البلدان المصنفة بحسب الدخل							
البلدان المرتفعة الدخل	0.05-	0.15	0.01-	0.06-	13.84-	0.71-	1.16-
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	0.04-	0.84	0.25-	0.04-	2.35-	0.02-	0.31-
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	0.05-	1.14	0.85-	0.08-	0.85-	0.16-	0.21
البلدان المنخفضة الدخل	0.14-	0.05	0.14-	0.22-	1.61	0.36	2.26

ملاحظات: يتاح الجدول الكامل، بما في ذلك التوزيع بحسب الأقاليم، في التقرير. * يتم الإبلاغ عن نتائج سيناريو السياسة كتغيير نقطة مئوية من السيناريو الأساسي في عام 2030 لمؤشرات الأمن الغذائي والتغذية والفقر المدقع، بينما يتم الإبلاغ عن النتائج كتغيير النسبة المئوية من السيناريو الأساسي في عام 2030 بالنسبة للمؤشرات الأخرى.

المصدر: Glauber, J. & Laborde, D، (سيصدر قريبًا). *Repurposing food and agricultural policies to deliver affordable healthy diets, sustainably and inclusively: what is at stake*? ورقة معلومات أساسية من أجل *حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022*. FAO Agricultural Development Economics Working Paper 22-05، روما، منظمة الأغذية والزراعة.

هذه البلدان، ، تعبئة تمويل كبير لزيادة توفير ما يلي: (1) دعم الخدمات العامة في الحالات التي يتعيّن فيها إعطاؤها الأولوية لسد الفجوات في الإنتاجية بفعالية في إنتاج الأغذية المغذية من خلال الشمول والاستدامة؛ و(2) الإعانات المالية للمستهلكين من أجل زيادة قدرتهم على تحمل الكلفة. وفي هذا الصدد، سيُشكل دعم الاستثمارات العامة الدولية السبيل لتيسير التحول نحو دعم أكبر للخدمات العامة، خاصة في البلدان المنخفضة الدخل.

وللاستفادة من الفرص التي يتيحها إعادة توجيه الدعم، سيتعيّن على البلدان أن تلتقي معًا لإجراء حوار متعدد الأطراف. وسيتعيّن عند إعادة توجيه التدابير الحدودية والضوابط على أسعار السوق والإعانات المالية مراعاة التزامات البلدان وأوجه المرونة في إطار القواعد الحالية لمنظمة التجارة العالمية، وكذلك القضايا المطروحة في المفاوضات الجارية.

وباختصار، ستدعم إعادة توجيه الدعم الذي يستهدف الأغذية ذات الأولوية العليا من أجل نمط غذائي صحي الانتعاش الاقتصادي على نطاق العالم، شريطة أن يتحقق ذلك من خلال تقليص التدابير الحدودية والضوابط على أسعار

الشكل 24 السياسات التكميلية داخل النُظم الزراعية والغذائية وخارجها حاسمة لمؤازرة جهود إعادة توجيه الدعم

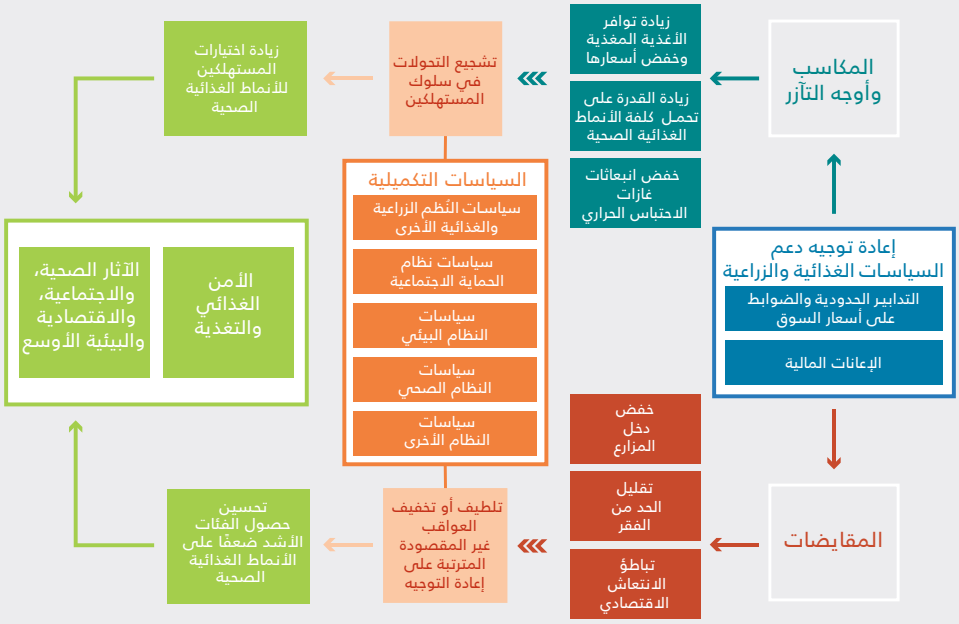

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

السوق أو تحويل الإعانات المالية من المنتجين إلى المستهلكين، وإن كانت هناك مقايضات محتملة يتعيّن أخذها في الاعتبار. وستختلف بالتالي النتائج باختلاف مجموعات البلدان بحسب مستوى الدخل وباختلاف الأقاليم الجغرافية.

2-4 السياسات التكميلية داخل النُظم الزراعية والغذائية وخارجها ضرورية لضمان فعالية جهود إعادة التوجيه

يتطلب تحقيق أقصى قدر من الفعالية في إعادة التوجيه، والمساهمة في خفض كلفة الأنماط الغذائية الصحية وزيادة القدرة على تحملها، سياسات أخرى داخل النظم الزراعية والغذائية وسياسات وحوافز خارج تلك النُظم. ويمكن لهذه السياسات التكميلية، عندما تتواءم وتوضع موضع التنفيذ، أن تتيح الدعم بطريقتين اثنتين (الشكل 24).

أولًا، يمكنها توفير حوافز (أو مثبطات) قادرة على دعم التحولات في سلاسل الإمدادات الغذائية وبيئات الأغذية وسلوك المستهلكين نحو الأنماط الغذائية الصحية. وثانيًا، يمكن أن تُلطف أو تخفف العواقب غير المقصودة أو المقايضات الناتجة عن إعادة توجيه الدعم، ولا سيما إذا

كانت تشمل تخفيضًا في إمكانية الحصول على الأغذية المغذية والأنماط الغذائية الصحية للفئات السكانية الضعيفة والمحرومة.

إن إتاحة الأغذية المغذية على نطاق أوسع وبكلفة ميسورة ضروريٌ، وإن كان ذلك غير كافٍ، كي يكون بوسع المستهلكين اختيار الأنماط الغذائية الصحية وإعطاء الأفضلية لها واستهلاكها. وبالتالي ستكون السياسات التكميلية التي تُعزز التحولات في بيئات الأغذية وسلوك المستهلكين نحو الأنماط الغذائية الصحية حاسمة الأهمية. ويمكن أن تشمل هذه السياسات فرض حدود إلزامية أو وضع أهداف طوعية لتحسين النوعية التغذوية للأغذية المجهزة والمشروبات، وسنّ تشريعات بشأن تسويق الأغذية، وتطبيق سياسات توسيم الأغذية وسياسات الشراء الصحي. وقد يكون من المهم جدًا أيضاً الجمع بين سياسات استخدام الأراضي والسياسات التكميلية الأخرى لمعالجة الصحاري الغذائية ومستنقعات الأغذية.

ونظرًا إلى إمكانية أن تفضي إعادة التوجيه إلى مقايضات قد تؤثر سلبًا على بعض أصحاب المصلحة، قد يكون من الضروري في هذه الحالات وضع سياسات للحماية الاجتماعية من أجل التخفيف من المقايضات الممكنة، لا سيما خسائر الدخل القصيرة الأجل أو التأثيرات السلبية على سُبل العيش، خاصة لدى السكان الأشد ضعفًا.

وستكون السياسات البيئية والخاصة بالنُظم الصحية والنقل والطاقة ضرورية للغاية من أجل تعزيز النتائج الإيجابية لإعادة توجيه الدعم في مجالات الكفاءة والمساواة والتغذية والصحة والتخفيف من أثر تغيُّر المناخ والبيئة. وتكتسي أهمية خاصة بهذا الصدد الخدمات الصحية التي تحمي الفئات الفقيرة والضعيفة التي لا توفّر لها أنماطها الغذائية جميع المغذيات. ومن شأن عدم معالجة جوانب القصور والمشاكل في النقل بصورة وافية أن يقوِّض أيضاً جهود إعادة التوجيه ويجعلها غير فعالة.

3–4 الاقتصاد السياسي وديناميكيات الحوكمة المؤثرة على إعادة توجيه دعم السياسات

سيعتمد مدى نجاح جهود إعادة توجيه الدعم الغذائي والزراعي على الاقتصاد السياسي والحوكمة والحوافز لأصحاب المصلحة ذوي الصلة في السياقات المحلية والوطنية والعالمية. ويُشير الاقتصاد السياسي بوجه عام إلى العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التي تُشكل هيكل مجموعات الجهات الفاعلة العامة والخاصة ومصالحها وعلاقاتها وتحافظ على استمرارها وتُحدث تحولات فيها مع مرور الوقت. ويشمل ذلك الهياكل المؤسسية، أي "قواعد اللعبة" التي تؤثر على جدول أعمال رسم السياسات اليومية وهيكلتها. وتمثل المؤسسات والمصالح والأفكار عوامل ديناميكية متفاعلة تؤثر على دعم السياسات الزراعية والغذائية. وتُشير الحوكمة إلى القواعد والمنظمات والعمليات الرسمية وغير الرسمية التي تُعبّر الجهات الفاعلة العامة والخاصة من خلالها عن مصالحها وتتخذ قراراتها وتُنفذها.

الشكل 25 الاقتصاد السياسي وديناميكيات الحوكمة المرتبطة بإعادة توجيه دعم السياسات الغذائية والزراعية

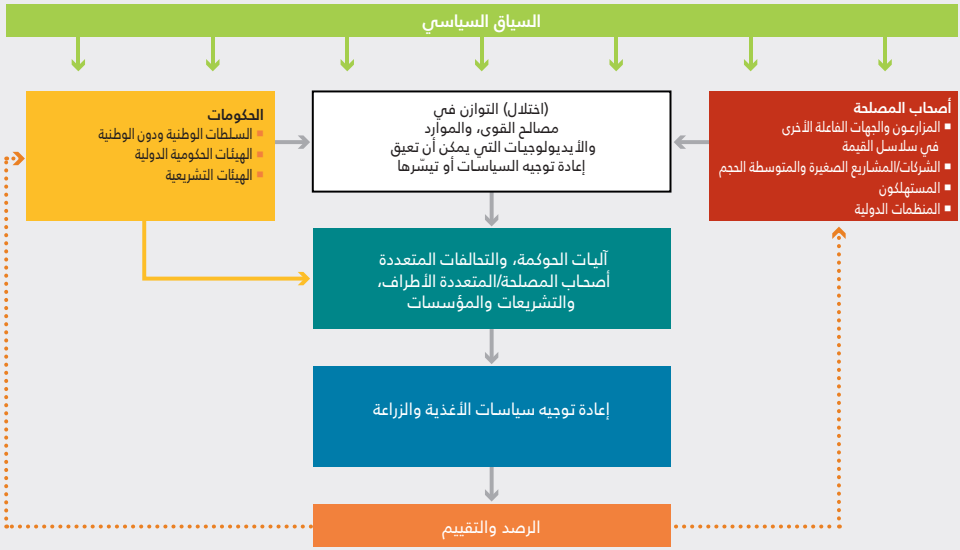

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

وهناك ثلاثة عناصر واسعة للاقتصاد السياسي يتعيّن أخذها في الاعتبار وإدارتها بفعالية عند إعادة توجيه دعم السياسات الغذائية والزراعية: (1) السياق السياسي ووجهات نظر أصحاب المصلحة وإرادة الحكومات؛ (2) وعلاقات القوة والمصالح وتأثير مختلف الجهات الفاعلة؛ (3) وآليات الحوكمة والأُطر التنظيمية المطلوبة لتيسير جهود إعادة توجيه الدعم وتنفيذها. ويعرض الشكل 25 الديناميكيات والآليات اللازمة لإدارة هذه العناصر ويستكشفها التقرير بمزيد من التفصيل.

وبالنظر إلى تنوع السياق السياسي لكل بلد، سيكون من الحاسم وجود مؤسسات قوية على المستويات المحلية والوطنية والعالمية، وكذلك إشراك وتحفيز أصحاب المصلحة من القطاع العام، ومن القطاع الخاص، والمؤسسات الدولية، لدعم جهود إعادة توجيه الدعم. وتُشكل مسارات تحويل النُظم الزراعية والغذائية في كثير من البلدان إطارًا لتوجيه تلك الجهود. وسيكون من الأساسي لتحقيق التوازن بين السلطات غير المتكافئة ضمن النُظم الزراعية والغذائية إشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومجموعات المجتمع المدني – وكذلك الحوكمة الشفافة والضمانات لمنع حالات التضارب في المصالح وإدارتها.

الجزء 5
الخلاصة

ينبغي أن يبدد تقرير هذا العام أي شكوك لا تزال عالقة بشأن انتكاس جهود العالم نحو القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله. ولم تعد تفصلنا الآن سوى ثماني سنوات عن عام 2030، وهي السنة المستهدفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتسع عامًا بعد عام المسافة المطلوبة لبلوغ كثير من مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة في نفس الوقت الذي تضيق فيه المسافة التي تفصلنا عن عام 2030. وتُبذل جهود لإحراز تقدم نحو تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، ولكنها ليست كافية في مواجهة سياق تزداد فيه التحديات وأجواء عدم اليقين.

إن سياق الركود الحالي يفرض على الحكومات تحديات أكبر من أجل زيادة ميزانياتها المخصصة للاستثمار في تحويل النُظم الزراعية والغذائية. وفي الوقت نفسه، هناك الكثير مما يمكن، بل ويلزم، تحقيقه باستخدام الموارد القائمة. وتتمثل إحدى التوصيات الرئيسية لهذا التقرير في أن تباشر الحكومات إعادة التفكير في كيفية إعادة تخصيص ميزانياتها العامة القائمة لزيادة فعاليتها من حيث الكلفة وجعلها أكثر كفاءة في خفض كلفة الأغذية المغذية، وتوفير الأنماط الغذائية الصحية بقدر أكبر وتعزيز القدرة على تحمل كلفتها بصورة مستدامة ومن دون ترك أي أحد خلف الركب.

2022
حالـــة
الأمن الغذائي والتغذية في العالم

إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية

ينبغي أن يُبدد تقرير هذا العام أي شكوك لا تزال عالقة بشأن انتكاس جهود العالم نحو القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله. ولم تعد تفصلنا حاليًا سوى ثماني سنوات عن عام 2030، ولكن المسافة اللازمة لبلوغ كثير من مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة آخذة في الاتساع عامًا بعد عام. وتُبذل بالفعل جهود لإحراز تقدم نحو الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، ولكنها ليست كافية في مواجهة سياق حافل بمزيد من التحديات وتُخيم عليه أجواء من عدم اليقين. وسيظل تكثيف الدوافع الرئيسية الكامنة وراء الاتجاهات الأخيرة في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (أي النزاع، والظواهر المناخية المتطرفة، والصدمات الاقتصادية) بالاقتران مع ارتفاع كلفة الأغذية المغذية وتنامي أوجه عدم المساواة، يُشكل تحديًا للأمن الغذائي والتغذية. وسيبقى الوضع كذلك ما لم تشهد النُظم الزراعية والغذائية تحولًا فتُصبح أكثر قدرة على الصمود وتوفر أغذية مغذية أقل كلفة وأنماطًا غذائية صحية بكلفة ميسورة للجميع بصورة مستدامة وشاملة.

ويُستهلّ التقرير بعرض آخر التحديثات بشأن حالة الأمن الغذائي والتغذية في جميع أنحاء العالم، بما يشمل التقديرات المحدثة لكلفة نمط غذائي صحي والقدرة على تحملها. ويعترف التقرير بسياق الركود السائد حاليًا والذي يزيد من التحديات التي تواجهها حكومات كثيرة في زيادة ميزانيتها المخصصة للاستثمار في تحويل النُظم الزراعية والغذائية التي تحتاج إليها بلدانها لتحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة. ومن هذا المنطلق، يُلقي التقرير نظرة متعمقة على طريقة دعم الحكومات لقطاع الأغذية والزراعة من خلال السياسات، ويطرح توصيات بناءً على الأدلة المتاحة.

ويرد تقييم لدعم السياسات الغذائية والزراعية السائد حاليًا في العالم من أجل بلورة فهم أفضل لحجم هذا الدعم والأنشطة والجهات الفاعلة التي تحظى معظمها بالدعم (أو على العكس من ذلك، تتم معاقبتها)، والمسارات التي يدفع من خلالها هذا الدعم الكلفة النسبية للأغذية المغذية نحو الصعود ويُعزز الأنماط الغذائية غير الصحية. وتُقدم بعد ذلك إرشادات – بناءً على التحليل والأدلة – بشأن المجموعات البديلة من دعم السياسات الغذائية والزراعية التي يمكن أن تساعد على خفض كلفة الأغذية المغذية وكذلك بشأن الطريقة التي يتعيّن من خلالها إدارة المقايضات الناشئة ليس لضمان أن تكون النُظم الزراعية الغذائية أكثر كفاءة فحسب، بل وكذلك أكثر استدامة وشمولًا. وتقضي إحدى التوصيات الرئيسية بأن تباشر الحكومات إعادة النظر في الطريقة التي يمكن أن تعيد من خلالها تخصيص ميزانياتها العامة القائمة لجعلها أكثر فعالية من حيث الكلفة وأكثر كفاءة في خفض كلفة النُظم الغذائية المغذية وزيادة توافر الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحملها، بصورة مستدامة ومن دون ترك أي أحد خلف الركب. وأخيرًا، يُلقي التقرير نظرة فاحصة على السياسات التكميلية داخل النُظم الزراعية والغذائية وخارجها، والتي تكتسي أهمية لدعم جهود إعادة التوجيه، فضلاً عن عوامل الاقتصاد السياسي والديناميكيات التي تعيق جهود إعادة التوجيه أو تيسّرها.

حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2022
(النص الكامل – سيصدر في أكتوبر/تشرين الأول 2022)

بعض الحقوق محفوظة. ويتاح هذا العمل بموجب ترخيص المشاع الإبداعي – نسب المصنف – غير التجاري – الترخيص بالمثل 3.0 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية

©FAO, 2022
CC0640AR/1/07.22